

حماية حقوق أصحاب المصالح واقع أم شعارات ترفعها الشركات؟

كم شركة طلبت وجهة نظر المساهمين كما هو معلن حول مختلف الملفات؟!!

هيئة الشراكة: فض العطاءات المالية لمشروع سوق شرق الأربعاء المقبل

القطاع الخاص يواصل جني ثمار
الجدية الحكومية في إعادة طرح
المشاريع وإنفاذ تعهداتها، حيث تم
تأهيل الشركات المنافسة فنياً وفض
العطاءات المالية الأربعاء المقبل،
وتضم الشركات المنافسة من الشركات
المدرجة: «بيوت القابضة والاستثمارات
الوطنية والعقارات المتحدة والتجارية
العقارية وأعيان العقارية والإئماء
والصفة وأركان العقارية».

السوقي لما دون القيمة الاسمية تمثل أي شكل من أشكال حماية
حقوق ومصالح المساهمين؟

● هل يتم الالتزام بما تضعه الشركة من شعارات وعناوين هي في
الحقيقة التزام؟ طالما يتم التأكيد على أنها مستمدة من التعليمات
والقوانين المنظمة، مثل التواصل مع المساهمين للتعرف على
وجهات نظرهم حول مختلف القضايا، كم شركة تواصلت فعلياً
مع المساهمين وطرح عليهم قضايا تستهدف منها التعرف على
وجهات نظرهم في مختلف الأمور التي تخص الشركة؟

● هل الممارسات المخالفة التي ترتكبها مجالس الإدارات أو ترتكبها
الشركة شارك فيها المساهمون بأرائهم؟ خصوصاً وأن شركات تؤكد
في سياسات أصحاب المصالح لديها أن جزء من إطار عمل الحوكمة
الخاص بالشركة هو التواصل الفعال مع المساهمين والتعرف على
وجهات نظرهم حول مختلف الأمور ... ما يعني أن رقعة الآراء واسعة.

● ترفع شركات راية الإبلاغ عن المخالفات الداخلية أو الممارسات غير
الأخلاقية، في حين تتم إقالات واستقالات تحت بند لأسباب شخصية.
كثير من الشركات تحتاج إلى مراجعة التزاماتها تجاه المساهمين،
بعد أن أثبتت تجارب عديدة وجود ممارسات فردية ومركزية
والمساهمين آخر من يعلم، وما تنص عليه بعض بنود الحوكمة لا
يطبق منه إلا القليل.

حماية حقوق أصحاب المصالح عناوين رئيسية كبيرة تصدرها
الشركات للمساهمين، وتتفرع منها مئات العناوين الفرعية مطمئنة
للمساهمين والمستثمرين، في حين أن بعض الممارسات والخروقات
التي ترتكبها مجالس إدارات العديد من الشركات تكشف عدم الالتزام
بالحدود الدنيا من هذه الشعارات.

جزء أساسي من حماية حقوق أصحاب المصالح، وفقاً لنصوص
ترفعها وتعليها الشركات، هو الأداء المالي الجيد، في حين أن
عشرات الشركات أدائها المالي منذ 2008 سلبي ومن دون أرباح
ولا توزيعات نقدية أو منحة، بل على العكس بعض الشركات تطلب
الدعم والمساندة من المساهمين عبر زيادات رأس المال، على الرغم
من أن المساهم قصد الاستثمار بهدف تحقيق عائد وربح وليس دعم
الشركة بسيولة.

ووفقاً لتعريفات الشركات، فقد تم تحديد المساهمين في طليعة
ومقدمة أصحاب المصالح، وتكون حماية حقوق أصحاب المصالح،
وفقاً لما هو منصوص عليه من تعليمات ولوائح تنظيمية، من خلال
توفير الاستقرار والاستدامة عبر الأداء المالي الجيد، بالإضافة إلى
التواصل الفعال مع المساهمين للتعرف على وجهات نظرهم حول
مختلف الأمور التي تخص الشركة.

● هل الأداء السلبي والنتائج المالية الخاسرة وتراجعات سعر السهم

لبيع شركة مساهمة مقفلة

خالية تماماً من الالتزامات المالية

موافقة تخصيص
أرض بمساحة

75

ألف متر

لنشاط صناعي



الاتصال للجادين +965 6969 8969

يرجى عدم اتصال الوسطاء

القطاع الخاص يجني ثمار تعهد الحكومة بتوسيع دوره في الاقتصاد

مشروع سوق شرق ... الفائز يعلن الأربعاء 21 الجاري

تحالف «أركان - بيوت - الاستثمارات الوطنية» الأكبر عدداً بواقع 6 شركات... ومتوقع تقديمه أعلى عطاء

7 شركات غير مدرجة ضمن التحالفات

11 شركة مدرجة في البورصة تتنافس على المشروع

هل تكون هناك مفاجأة من «الوطنية العقارية» لتأكيد حضورها مجدداً... المفاجآت واردة بقوة

الصناعات الوطنية في دائرة المنافسة عبر شركتها «الدرة العقارية»

الإقبال الكبير على المشروع يعكس تفاؤل القطاع الخاص ورغبته في المشاركة



رقم	شركة / تحالف	أعضاء التحالف
1	تحالف بقيادة شركة مبانى العقارية	- شركة مبانى العقارية (قائد) - شركة الدرة الوطنية العقارية (عضو)
2	تحالف بقيادة شركة أركان العقارية	- شركة أركان العقارية (قائد) - شركة الاستثمارات الوطنية (عضو) - شركة ريل استيت هاوس (عضو) - شركة البيوت القابضة (عضو) - شركة الصفاة (عضو) - شركة سالك الإنشائية (عضو)
3	تحالف بقيادة شركة التجارية العقارية	- شركة التجارية العقارية (قائد) - شركة المتاجرة العقارية (عضو) - شركة السالمية قروب (عضو)
4	شركة العقارات المتحدة	- شركة العقارات المتحدة
5	تحالف بقيادة شركة الوطنية العقارية	- الشركة الوطنية العقارية (قائد) - الشركة المتحدة للخدمات الجوية (عضو)
6	تحالف بقيادة شركة الحمراء العقارية	- شركة الحمراء العقارية (قائد) - شركة الهاني للإنشاءات والتجارة (عضو)
7	تحالف بقيادة شركة أعيان العقارية	- شركة أعيان العقارية (قائد) - شركة الانماء العقارية (عضو)
التحالفات المنافسة على سوق شرق		

لكن تبقى المفاجآت مفتوحة، خصوصاً وأن شركة الوطنية العقارية، صاحبة المبادرة للمشروع من التأسيس، من الوارد أن تقدم عطاء تنافسي مفاجئ، خصوصاً في ظل رغبتها في المحافظة على مشروعها كمعلم، وتأکید دورها البناء في الاقتصاد بشكل عملي. سوق شرق مشروع مميز ومن يقدر الثمن والقيمة ويدفع "المهر" اللائق سيفوز.

القابضة»، قد يكرر المفاجأة بتقديم أعلى عطاء مالي، حيث أن عدد الشركات يمكن التحالف من تقديم أعلى عطاء، وهي خطوة ذكية، حيث تتوزع الأعباء والاستحقاقات والمخاطر على عدد كبير من الشركات، على عكس تحالفات محدودة العدد تكون لها حسابات مالية محددة وفق هامش مخاطر محدد.

تتقرب الأوساط الاقتصادية الأربعاء 21 يناير الحالي الفائز بمشروع سوق شرق، بعد إعلان التحالفات المؤهلة فنياً، والتي ضمت 18 شركة منهم 11 شركة مدرجة، وسيتم اختيار التحالف الذي سيقدم أعلى عرض للدولة. وفقاً لقراءة من حجم وعدد الأعضاء في التحالفات فإن تحالف أركان العقارية والذي يضم «الاستثمارات الوطنية» و«بيوت

ارتداد إيجابي يرفع مكاسب البورصة 428.4 مليون دينار

صراع بين الرغبة
والحذر... ونتائج
2025 سترجع كفة
الثقة لصالح الفرص
ذات الجدوى

شراء مؤسسي
يطلق شرارة الشراء
على الأسهم
الممتازة ويرفع
السيولة 7.3%

عودة الشراء
القوي يؤكد
أن السوق لا
ينكسر والثقة
لم تهتز

| كتب محمود محمد:

في بعض المراحل تمر الأسواق المالية بموجات سلبية حادة، مدفوعة بتطورات غير اقتصادية وغير مالية وغير فنية، لكنها تكون أكثر ضغطاً وإرباكاً للمستثمرين وتدفق الأغلبية، وخصوصاً الأفراد، للبيع العشوائي والخروج والوقوف في منطقة الترقب والحذر والذي يكون مبالغ فيه.

لا ينكر المراقبون حجم التحديات والتداعيات الجيوسياسية، لكن هناك في المقابل إيمان قوي وثقة راسخة من المؤسسات المصرفية وكبرى الجامعات والكيانات الاقتصادية، يوازيها جدية حكومية في المضي قدماً في إتاحة فرص تشغيلية مميزة للقطاع الخاص، ففي أسابيع قليلة وقعت العديد من الشركات والتحالفات عقود مشاريع ومناقصات وغيرها من الفرص، والطروحات تتوالى.

وتقول مصادر مطلعة أن 2026 ستكون سنة الطروحات العامة، حيث تتحضر هيئة الشراكة من إعادة طرح المشاريع التي أعلنتها والبالغة 22 مشروع، والأسبوع المقبل سوق شرق، وهناك اكتتابات عامة لمشاريع تنمية تشغيلية تعمل حالياً.

أمس ارتدت البورصة بقوة وحصدت مكاسب بلغت 428.4 مليون دينار كويتي، حيث عوضت بنسبة 79.77% خسائر آخر جلستين التي منيت فيهما بنحو 537 مليون دينار خسارة تقريباً.

السوق لا ينكسر، والفرص لا تنضب ولا تنتهي، لكن بعض المراحل تحتاج رهان وثقة في ضوء المعطيات والمؤشرات الداخلية أولاً، خصوصاً وأن المؤثرات الخارجية وتقلباتها مستمرة ولن تنتهي، والأحداث لن تتوقف، علماً أن الحراك والتحديات الجيوسياسية تولد فرص مباشرة وغير مباشرة.

موجة السيولة والشراء القوي تؤكد أن الثقة في السوق حاضرة على الصعيد المحلي، وأن المؤثرات المحيطة سياسياً كانت لها اليد الطولى في التأثير.

أيضاً وفقاً لتقرير «كامكو» حجم المشاريع المرتقبة في منطقة الخليج تكسر حاجز تريليون دولار، وهو رقم ضخم يضمن فرص تشغيلية للقطاع الخاص في كل الأسواق.

المشهد في البورصة واضح «كالشمس»، وهناك شركات ورقية ليس لديها سوى التدوير وتفتقد لأي مصادر دخل واضحة أو مشاريع تشغيلية، وتترنح مع كل أزمة أو تصحيح، فيما هناك شركات دفاعية تشغيلية تمنح المساهمين عوائد في كل الظروف والأوضاع. قد تكون الشركات الورقية عوائدها السوقية أعلى لكن مخاطرها



مضاعفة.

19.04 ألف صفقة.

ودعم الجلسة ارتفاع 11 قطاعاً في مقدمتها التكنولوجيا بـ 3.31%، بينما تراجع السلع الاستهلاكية بنحو 2.42%، واستقر قطاع الرعاية الصحية.

وشهدت التعاملات ارتفاع 77 سهماً على في صدارتها "تحصيلات" بـ 14.29%، بينما تراجع سعر 41 سهماً على رأسها "بيان" بنحو 9.90%، فيما استقر سعر 16 سهماً.

وتصدر سهم بنك الخليج المنخفض 0.85% أحجام التداول بـ 36.63 مليون سهم، والسيولة بقيمة 12.81 مليون دينار.

وكان البنك قد أعلن في بيان لبورصة الكويت نقل عبدالله ساير بدر السابر عضو مجلس الإدارة ملكية 36.94 ألف سهم نتيجة الإرث بتاريخ 22 ديسمبر الماضي، إلا أن البنك أعلن أمس، ووصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل إلى 37.06 ألف سهم.

مؤشرات البورصة أمس إيجابية على كل المستويات، حيث عادت القيمة السوقية لمستوياتها الإيجابية بواقع 88.696 مليون دينار بنمو 7.3%، وكذلك نمو كمية الأسهم المتداولة بواقع 5.4%، وعدد الصفقات بنحو 3.1%.

وبلغت القيمة السوقية أمس 53.020 مليار بعد مكاسب 428.4 مليون دينار.

وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها باللون الأخضر، بدعم 11 قطاعاً، حيث تصدر بنك الخليج نشاط التداولات وارتفاع 77 سهم وتراجع 42 ورقة مالية أخرى.

وصعد مؤشر السوق الأول بنسبة 0.86%، وقفز "الرئيسي 50" بواقع 0.96%، كما ارتفع المؤشران العام والرئيسي بنسبة 0.81% و0.59% على التوالي، عن مستوى الاثنين.

وسجلت البورصة سيولة في تلك الأثناء بقيمة 88.70 مليون دينار، وزعت على 317.77 مليون سهم، بتنفيذ

إفصاحات البورصة

ملكية الخير العالمية
تنخفض 8.85% في «أركان»

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، الثلاثاء، وجود تغير في هيكل ملكية شركتين مدرجتين. تمثل أحد التغيرين في خفض شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم مساهمتها غير المباشرة في شركة أركان الكويت العقارية من 46.2% إلى 37.356%.

تزامن ذلك مع إعلان «أركان» الاثنين تغير هدف تملك «الخير العالمية» في الشركة من التملك إلى تخارج جزئي.

يُشار إلى أن رأس مال «أركان» يبلغ 31.14 مليون دينار، وتمتلك شركة الأولى للاستثمار ومجموعتها 23.35% في الشركة، فيما يملك بنك برقان 7.24%، وتستحوذ شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية على 5.43%.

وإلى جانب ذلك، فقد انخفضت مساهمة مجموعة شركة جي اي اتش للتمويل المحدودة (شركة بيت الاستثمار الخليجي، وشركة بيت الإعمار الخليجي، وشركة أفكار القابضة) غير المباشرة في شركة بيت الطاقة القابضة إلى 6.094% بدلاً من الحصة السابقة البالغة 7.66%.

«كفيك» تصادق على
الاندماج مع «رساميل»

تناقش الجمعية العامة غير العادية لشركة كفيك للاستثمار في 1 فبراير 2026؛ المصادقة على مشروع عقد الاندماج بطريق الضم مع شركة رساميل للاستثمار (المندمجة)، وملحقات المشروع بما في ذلك تقرير مستشار الاستثمار المستقل، ومعدل تبادل الأسهم.

وتنظر العمومية أيضاً في حل الشركة المندمجة نهائياً ونقل ذمتها المالية إلى «كفيك»، وإصدار الأخيرة أسهم تُخصص لمساهمي «رساميل»؛ وفقاً لمعدل التبادل العادل البالغ 0.296 من أسهم «كفيك»، مقابل عدد سهم واحد من الشركة المندمجة.

ويتضمن جدول الأعمال أيضاً مناقشة الموافقة على استمرار تداول «كفيك» في بورصة الكويت أثناء وبعد تنفيذ الاندماج، وزيادة رأس مال الأخيرة مع تعديل مادة بالنظام الأساسي تبعاً لذلك.

يُشار إلى أن «كفيك» حددت يوم 8 فبراير المقبل كموعدا احتياطي لعقد العمومية في حال عدم اكتمال النصاب القانوني بالاجتماع الأول.

وبخصوص موضوع الاندماج، فقد أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية موافقتها في نوفمبر 2025 على مشروع عقد الاندماج عن طريق الضم بين الشركتين، واستناداً إلى نتائج تقرير مقوّم الأصول المستقل، ورأي مستشار الاستثمار المستقل بشأن عدالة التقييم، ستقوم «كفيك للاستثمار» بإصدار 53.42 مليون سهم لمساهمي «رساميل».

إعادة تشكيل مجلس
إدارة «المشتركة»

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات إعادة تشكيل مجلس الإدارة عقب اجتماع الجمعية العامة العادية، وانتخابها حنان عبد الرحمن المعروف كعضو مكمل في الدورة الحالية. وذكرت «المشتركة» أن المجلس تشكل برئاسة عبد الرحمن موسى المعروف، وينوب عنه رعد خلف العبد الله، ويضم في عضويته كل من بدر مشاري الحميضي، وجاسم علي محمد رمضان، وسليمان عبد الرحمن المعروف.

كما يضم المجلس كل من عبد الرحمن أحمد المعروف، وحنان عبد الرحمن المعروف، ومعروف عبد الرحمن المعروف، وموسى أحمد المعروف، وأحمد علي العقله.

على الوزان بديلاً لـ جاسم
الوزان في «ميزان»

وافقت شركة الوزان كابيتال على شغل المقعد الشاغر بمجلس إدارة شركة ميزان القابضة للمدة المتبقية من الدورة الحالية لمجلس الإدارة (2025 - 2028)؛ لتعين علي عبدالرحمن الوزان ممثلاً عنها في المجلس.

وأشارت «ميزان» إلى أن علي الوزان تقدم بدوره بطلب إعفائه من منصبه كعضو تنفيذي في قطاع تصنيع وتوزيع الأدوية في الشركة، على أن تسري استقالته من منصبه بعد استكمال إجراءات التعيين في عضوية مجلس الإدارة لدى الجهات الرقابية.

يأتي ذلك بعد أن وافق مجلس الإدارة في اجتماعه الطارئ الاثنين على قبول استقالة جاسم منتصر الوزان من منصبه بعضوية مجلس الإدارة؛ لأسباب خاصة، واعتذار عضو الاحتياط الأول شركة كي كابيتال لبيع وشراء السندات عن شغل المقعد الشاغر؛ لذا تم استدعاء عضو الاحتياط الثاني شركة الوزان كابيتال لبيع وشراء الأسهم.

«سفن» توقع عقود 3 مناقصات
بقيمة 2.6 مليون دينار

وقعت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عقود 3 مناقصات تتبع الشركة العامة لموانئ العراق التابعة لوزارة النقل في جمهورية العراق، بقيمة إجمالية 2.61 مليون دينار كويتي (8.53 مليون دولار أمريكي)، كانت قد أعلنت تسلم كتب ترسيثها الشهر المنصرم.

أشارت «سفن» إلى أن إحدى المناقصات تختص بتنفيذ أعمال تسفين وتصليح الحفارة البحرية كربلاء بقيمة 2.84 مليون دولار أو 869.50 ألف دينار كويتي؛ لمدة 150 يوماً.

وتتعلق المناقصة الثانية بتنفيذ أعمال تسفين وتصليح الحفارة البحرية المعقل بقيمة 2.86 مليون دولار أو 873.43 ألف دينار كويتي؛ لمدة 150 يوماً، فيما تختص الثالثة بتنفيذ أعمال تسفين وتصليح الحفارة البحرية الكوفة بقيمة 2.83 مليون دولار أو 866.39 ألف دينار كويتي؛ لمدة 150 يوماً أيضاً.

وتوقعت «سفن» تحقيق أرباح تشغيلية تبعاً للمناقصات الثلاث سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية لعام 2026.

إفصاحات البورصة

«أركان الكويت»: 9 مليون دينار زيادة في بند أصول للاستخدام

كشفت شركة أركان الكويت العقارية الأثر المالي لتوقيعها، الاثنين، عقد مجمع أحواض السباحة مع شركة المشروعات السياحية. توقعت «أركان» زيادة الممتلكات والمعدات - بند أصول حق الاستخدام بمبلغ 9.02 مليون دينار، ويقابل ذلك زيادة في التزامات الإيجار بنفس المبلغ، على أن يظهر الأثر المالي خلال الربع الثاني أو الثالث.

يُشار إلى أن العقد الاستثماري وقع مع شركة المشروعات السياحية؛ لتطوير وتشغيل مجمع أحواض السباحة، بقيمة إجمالية 77 ألف دينار شهرياً، وتبلغ مدة العقد 15 عاماً تبدأ بعد انتهاء مدة التجهيز (24 شهراً).

تجديد ترخيص أنشطة لـ «الوطني»

أصدرت هيئة أسواق المال ، القرار رقم 9 لسنة 2026 بشأن تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لبنك الكويت الوطني. قررت الهيئة تجديد ترخيص أنشطة مستشار استثمار، وأمين حفظ، ووكيل اكتتاب لـ «الوطني»؛ لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد اعتباراً من 5 مايو 2026.

ودعت الهيئة الجهات المختصة إلى تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يواصل ارتفاعه الخامس على التوالي ويقف على أعتاب 10900 نقطة



ريال، وكان المركز الثاني لسهم «ثمار»، بعد هبوطه 3.55%.

سهم «أرامكو» يتصدر السيولة

وتصدر سهم «أرامكو السعودية» الأسهم النشطة من حيث القيمة بـ 420.2 مليون ريال، وأغلق مرتفعاً 2.72%، تلاه سهم «الراجحي» بقيمة بلغت 416.25 مليون ريال وأغلق مرتفعاً 1.89%.

وعلى صعيد أعلى الكميات جاء سهم «أمريكانا» في الصدارة، بكمية تداول بلغت 29.13 مليون سهم، وكان المركز الثاني لسهم «صادرات» بـ 23.54 مليون سهم.

السوق الموازي يرتفع 0.34% وشهد السوق الموازي أداء إيجابياً، ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) مرتفعاً 0.34%، بمكاسب بلغت 81.35 نقطة، صعدت به إلى مستوى 23,668.29 نقطة.

وصعد قطاع المواد الأساسية 1.78%، وبلغت مكاسب قطاعي البنوك والاتصالات 1.48%، و 0.94% على التوالي. واقتصرت الخسائر على 6 قطاعات، بصدارة قطاع السلع طويلة الأجل الذي هبط 1.34%، تلاه قطاع الخدمات الاستهلاكية بنسبة تراجع بلغت 0.8%.

144 سهماً تسجل مكاسب

وشهدت جلسة الثلاثاء ارتفاع أسهم 144 شركة في ختام التداولات، مقابل تراجع أسهم 107 شركة، فيما استقرت أسهم 15 شركة، حيث يضم السوق 266 ورقة مالية مدرجة. وتصدر سهم «الواحة» الارتفاعات بمكاسب بلغت 10%، ليزيد سعر السهم بواقع 0.25 ريال، وينتهي الجلسة بمستوى 2.75 ريال، تلاه سهم «ثُشب»، بارتفاع نسبته 8.27%.

وفي المقابل، كان سهم «نسيج» أبرز الأسهم المتراجعة بانخفاض نسبته 9.9%، لينتهي الجلسة بمستوى 31.48

واصل سوق الأسهم السعودية «تداول» أدائه الإيجابي بنهاية جلسة الثلاثاء، ليسجل ارتفاعه الخامس على التوالي، في ظل صعود جماعي للقطاعات الكبرى، وسط استمرار تحسن السيولة.

وأنتهى المؤشر العام للسوق «تاسي» تعاملاته مرتفعاً 1.38% بمكاسب بلغت 148.18 نقطة، صعد بها إلى مستوى 10,893.63 نقطة، ليقترّب من مستويات 10900 نقطة بشكل كبير.

وارتفعت قيم التداول بنهاية التعاملات إلى 6.05 مليار ريال، من خلال 279.67 مليون سهم، مقابل 5.1 مليار ريال بكمية بلغت 261.7 مليون سهم، بنهاية جلسة الاثنين.

15 قطاعاً تدعم السوق

وغلب اللون الأخضر على أداء القطاعات، بقيادة القطاع الكبرى التي تصدرها قطاع الطاقة بارتفاع نسبته 2.66%،

بورصات خليجية

ماذا ينتظر مستثمري سوق الأسهم السعودية في 2026؟

السوق تبدأ العام بفتح الأبواب للأجانب وخفض متوقع للفائدة وسط آمال بانعكاس إصلاحي على السيولة والأداء

المستثمرين وتعزيز مستويات السيولة، بحسب بيان صادر عن الهيئة. وبموجب الإطار الجديد، تصبح السوق السعودية متاحة مباشرة لمستثمرين من مختلف أنحاء العالم، بما يدعم جذب تدفقات استثمارية دولية إضافية، ويعزز عمق السوق ونشاطها، لا سيما في الأسهم القيادية.

كما يُنتظر أن تبدأ آثار خفض أسعار الفائدة بالظهور على القطاع البنكي اعتباراً من منتصف العام، ما قد يدعم هوامش الربحية ويعيد الزخم لأسهم المصارف، وفق تقديرات الرياض المالية. ويتقاطع هذا الطرح مع رأي جنيد أنصاري، الذي يرى أن نتائج الشركات، لا سيما في الربع الرابع، قد تشكل محفزاً مهماً مع بقاء النشاط الاقتصادي غير النفطي عند مستويات قوية.

في المقابل، ترى قيمة المالية أن المخاوف لا تزال قائمة بشأن استمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبياً، ما قد يحد من وتيرة الإقراض ويضغط على الطلب الاستهلاكي، في حال تأخر انعكاس التيسير النقدي على السايبور.

القطاعات الواعدة في 2026

تشير توقعات الرياض المالية إلى أن القطاعات المرتبطة برؤية السعودية 2030 ستظل في موقع متقدم من حيث فرص النمو، لا سيما القطاعات المعتمدة على الطلب المحلي، وفي مقدمتها القطاع البنكي، إضافة إلى قطاعات التجزئة، والأغذية والمشروبات، والرعاية الصحية، والاتصالات وتقنية المعلومات.

كما تبرز قطاعات النقل والخدمات اللوجستية بدعم من الإنفاق الحكومي المستمر، إلى جانب قطاع التعدين الذي يحظى بمحفزات هيكلية مرتبطة بارتفاع أسعار السلع عالمياً واستمرار الدعم الحكومي.

في المقابل، تميل تقديرات إبراهيم النويبت، الرئيس التنفيذي لشركة قيمة المالية، إلى ترجيح استفادة القطاعات الدفاعية، مثل التعليم والرعاية الصحية، إضافة إلى القطاعات ذات الحساسية لأسعار الفائدة، مثل البتروكيماويات والإنشاءات، في حال تراجعت تكلفة التمويل.

استثمارات الأفراد السعوديين في الأسواق العالمية، زادت من حدة المنافسة على السيولة داخل السوق المحلية.

ووفقاً لبيانات هيئة السوق المالية السعودية، بلغت قيمة أصول الصناديق الاستثمارية العامة والخاصة نحو 868.2 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من 2025، بنمو سنوي 32%، مدفوعاً بارتفاع الاستثمارات في أدوات الدين وأسواق النقد، مقابل نمو أبطأ في استثمارات الأسهم التي ارتفعت بنحو 10% فقط.

وتأثرت القطاعات الكبرى بدورها؛ إذ واجه القطاع البنكي ارتفاع تكاليف التمويل وتباطؤ نمو الإقراض، بينما عانى قطاع المواد الأساسية من اختلالات تسعيرية، إلى جانب تراجع النشاط العقاري نتيجة محدودة السيولة.

سيولة ضعيفة واختبار صعب للاكتتابات

عكست مؤشرات السيولة خلال 2025 عمق الضغوط التي مر بها السوق، إذ بلغت قيم التداولات نحو 1.3 تريليون ريال، مسجلة أدنى مستوى سنوي منذ 2019، رغم تنفيذ 13 طرحاً عاماً أولاً. وتزامن ذلك مع أداء ضاغط للمؤشر، الذي يتجه لتسجيل أدنى إغلاق سنوي له منذ 2020.

ويرى ثامر السعيد أن ضعف أداء بعض الاكتتابات بعد الإدراج أسهم في زيادة حذر المستثمرين، ودفعهم إلى تبني نهج أكثر انتقائية في قرارات الاستثمار.

2026: هل يكون عام الانفراج؟

تتوقع الرياض المالية أن يشهد عام 2026 تحولاً تدريجياً في المزاج الاستثماري، مع إمكانية تجاوز خسائر 2025، رغم استمرار أسعار النفط كعامل محوري في أداء السوق. وفي هذا السياق، تتجه الأنظار إلى تطورات تنظيمية قد تعيد تحريك السوق، وعلى رأسها فتح السوق أمام جميع فئات المستثمرين الأجانب.

واعتمدت هيئة السوق المالية السعودية بالفعل الإطار التنظيمي الذي يتيح فتح سوق الأسهم أمام جميع فئات المستثمرين الأجانب، وتمكينهم من الاستثمار المباشر اعتباراً من فبراير المقبل، في خطوة تستهدف توسيع قاعدة

بعد عام حافل بالتقلبات، يتطلع مستثمرو سوق الأسهم السعودية إلى عام 2026 بمزيج من الحذر والترقب، في ظل متغيرات اقتصادية محلية ودولية يُتوقع أن ترسم ملامح المرحلة المقبلة لكن التفاؤل بقوة اقتصاد المملكة هو الحاضر والغالب.

ماذا حدث في 2025؟

خلال عام 2025، تأثرت السوق السعودية بعدة عوامل رئيسية، تصدرها تراجع أسعار النفط، إذ انخفض خام برنت بأكثر من 18% ليستقر قرب 60 دولاراً للبرميل، ما أعاد تسليط الضوء على الارتباط التاريخي بين السوق وأداء القطاع النفطي، رغم التوسع في مساهمة القطاعات غير النفطية، بحسب شركة «الرياض المالية».

وأغلق مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية بنهاية العام عند مستوى 10490 نقطة منخفضاً بنسبة 12.84% عن مستواه بنهاية 2024.

هذا التراجع في أسعار النفط، إلى جانب التوترات الجيوسياسية الإقليمية، أسهما في الضغط على معنويات المستثمرين، وهو ما يتقاطع مع تقييمات مدير استراتيجية الاستثمار والبحوث في «كامكو» (Kamco Invest)، جنيد أنصاري، الذي أشار إلى أن العوامل الجيوسياسية أضافت علاوة مخاطر على أسواق المنطقة، وأثرت على مستويات والنشاط التداولي.

كما واجهت السيولة في السوق ضغوطاً ملحوظة. وساهم ارتفاع وتيرة إصدار الصكوك والسندات، وتوسع فرص الاستثمار في أدوات الدخل الثابت، في سحب جزء كبير من السيولة بعيداً عن الأسهم، إلى جانب تأثير ارتفاع أسعار الفائدة التي حدت من شهية المخاطرة، رغم بداية دورة التيسير النقدي في النصف الثاني من العام، والتي لم تنعكس بشكل كاف على مستويات السايبور، بحسب إبراهيم النويبت، الرئيس التنفيذي لشركة قيمة المالية.

وفي السياق ذاته، يرى ثامر السعيد أن وفرة البدائل الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة، مثل الودائع والصكوك، إلى جانب توسع

مؤشر بورصة دبي يتخطى مستوى 6300 نقطة

مغلقاً عند مستوى 10035 نقطة.

وقادت أسهم القطاع العقاري والاتصالات المكاسب، حيث ارتفع سهم «الدار العقارية» بنسبة 1.3% ليصل إلى 9.09 درهم، تلاه سهم مجموعة «إي أند» بنسبة 0.96% عند 18.82 درهم، وسهم «أدنوك للحفر» الذي زاد بنسبة 0.2%.

من جهة أخرى، تعرض سهم «ألفا ظبي» لضغوط بيعية أدت لتراجع بنسبة 1.3% ليغلق عند مستوى 9.4 درهم، تزامناً مع قرارات الجمعية العمومية للشركة بشأن سياسة التوزيعات وإعادة شراء الأسهم.

السوق بسيولة بلغت نحو 70 مليون درهم.

وفي قطاع التكنولوجيا والخدمات، سجل سهم «طلبات» نمواً قوياً بنسبة 3.7% ليصل إلى 0.991 درهم، وسط سيولة نشطة ناهزت 27 مليون درهم، كما صعد سهم «بنك دبي الإسلامي» بنسبة 0.3% ليغلق عند 9.46 درهم. في المقابل، شهدت بعض الأسهم القيادية عمليات جني أرباح طفيفة، حيث تراجع سهم «إعمار العقارية» بنسبة 0.34% إلى 14.55 درهم، وسهم «سالك» بنسبة 0.45%.

أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية

سجل مؤشر سوق أبوظبي نمواً بنسبة 0.28%

شهدت أسواق المال الإماراتية جلسة استثنائية الثلاثاء، حيث نجح مؤشر سوق دبي المالي في اختراق حاجز الـ 6300 نقطة، مدعوماً بالأداء التاريخي لسهم «بنك الإمارات دبي الوطني»، بينما حافظ سوق أبوظبي على زخمه فوق مستوى الـ 10000 نقطة.

وارتفع مؤشر سوق دبي بنسبة 0.53%، وكان النجم الأبرز في الجلسة سهم «بنك الإمارات دبي الوطني» الذي حلق عند مستوى سعري جديد بلغ 30.2 درهم، وهو الأعلى للسهم منذ إدراجه، بعد صعوده بنسبة 1.5%. وتصدر السهم تداولات

بورصات خليجية

تراجع بمؤشر مسقط في نهاية التعاملات بنحو 0.23%

وتراجع سهم مدينة مسقط للتحلية بنسبة 5.26% عند 0.09 ريال، وسهم الجزيرة للخدمات بنسبة 4.83% عند 0.197 ريال، وأخيرًا سهم ظفار لتوليد الكهرباء بنسبة 4.44% عند 0.086 ريال.

تصدر سهم بنك صحار الدولي قائمة الأسهم الأنشط من حيث قيمة التداول في جلسة الثلاثاء، بتداولات بلغت 5.95 مليون ريال، كما جاء في الصدارة من حيث حجم التداول بتداول 36.87 مليون سهم.

وجاء سهم بنك مسقط ثانيًا من حيث قيمة التداول بقيمة 4.55 مليون ريال، وحجم تداول بلغ 13.16 مليون سهم، فيما حل سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج ثالثًا من حيث القيمة عند 3.75 مليون ريال، وبحجم تداول 9.65 مليون سهم.

أما سهم العمانية للاتصالات فجاء رابعاً من حيث القيمة بتداولات بلغت 2.92 مليون ريال، في حين حل سهم أوكيو للصناعات الأساسية خامسًا بقيمة تداول بلغت 2.15 مليون ريال، وبحجم تداول بلغ 11.4 مليون سهم، بينما جاء سهم بنك ظفار بين الأنشط حجمًا بتداول 9.5 مليون سهم.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 29.49%، إلى 116.69 مليون ورقة مالية، مقابل 165.49 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات بنسبة 39.49%، خلال الجلسة إلى 27.54 مليون ريال، مقارنةً بنحو 45.52 مليون ريال جلسة الاثنين.

وتصدر سهم الخدمات المالية قائمة الراحين في بورصة مسقط بارتفاع نسبته 9.43% ليغلق عند 0.058 ريال، وتلاه سهم صندوق اللؤلؤ العقاري مرتفعًا بنسبة 7.43% عند 0.188 ريال.

وارتفع سهم ظفار للتأمين بنسبة 5.22% عند 0.242 ريال، وسهم ظفار للأغذية والاستثمار بنسبة 4.17% عند 0.1 ريال، وأخيرًا سهم العمانية التعليمية بنسبة 3.87% عند 1.61 ريال.

وفي المقابل، تصدر سهم الأنوار لبلاط السيراميك قائمة المتراجعين بنسبة 8.53% ليغلق عند 0.193 ريال، تلاه سهم صناعة مواد البناء متراجعًا بنسبة 8.11% عند 0.068 ريال.

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات الثلاثاء، متراجعاً بنسبة 0.23%، بإقفاله عند مستوى 6,178.11 نقطة، خاسراً 14.47 نقطة، مقارنةً بمستوياته بنهاية جلسة الاثنين.

وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الصناعة بنسبة 1.59%؛ مع تقدم سهم الأنوار لبلاط السيراميك القيادي على المتراجعين بنسبة 8.53%، وتراجع صناعة مواد البناء القيادي بنسبة 8.11%.

وتراجع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.79%؛ بضغط سهم مدينة مسقط للتحلية القيادي المتراجع بنسبة 5.26%، وتراجع سهم الجزيرة للخدمات القيادي بنسبة 4.83%.

وكان المالي أقل القطاعات تراجعاً اليوم بنسبة 0.06%؛ متأثراً بتراجع سهم الشرقية للاستثمار القابضة القيادي بنسبة 4.42%، وتراجع الأنوار للاستثمارات القيادي بنسبة 3.76%.

وحد من تراجع القطاع المالي صدارة سهم الخدمات المالية للراحين اليوم بنسبة 9.43%.

بورصة قطر ترتفع 0.6% وسط تحسن في مستويات السيولة

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع سعر 34 سهماً في مقدمتها «المحار» بنسبة 4.31%، بينما انخفض سعر 17 سهماً على رأسها «كهرماء وماء» بـ 1.58%، واستقر سعر 3 أسهم.

وبشأن الأنشط تداولات، فقد تصدر سهم «السلام» المرتفع 1.43% نشاط الكميات بواقع 16.15 مليون سهم، فيما تقدم «الوطني» السيولة بقيمة 78.04 مليون ريال بنمو 1.01% لسعر السهم.

إلى 32.95 ألف صفقة، مقابل 43.68 ألف صفقة في الجلسة السابقة.

يُشار إلى أن تداولات الأُس شملت تنفيذ صفقة على سوق السندات بقيمة تداول 5 ملايين ريال.

ودعم الجلسة ارتفاع 5 قطاعات في مقدمتها البنوك والخدمات المالية بنحو 1.01%، بينما انخفض قطاعا الصناعات والعقارات بنسبة 0.16% و 0.13% على التوالي.

اختتمت بورصة قطر تعاملات أمس باللون الأخضر، وسط تحسن بالسيولة وأحجام التداول.

سجل المؤشر العام نمواً نسبته 0.60% ليصل إلى النقطة 11229.22، راجحاً 66.68 نقطة عن مستوى الاثنين.

وانتعشت السيولة إذ بلغت قيمتها 502.48 مليون ريال مقابل 397.99 مليون ريال في الجلسة السابقة، كما تحسنت التداولات عند 136.02 مليون سهم مقارنة بنحو 110.34 مليون سهم الاثنين، بينما انخفض عدد الصفقات

بورصات عالمية

ارتفاع الأسهم الأوروبية بنسب طفيفة وسط حذر وترقب للتطورات الجيوسياسية

يكاد يخلو جدول البيانات الأوروبية يوم الثلاثاء من البيانات المهمة، وبالتالي سينصب التركيز على أحدث بيانات التضخم الاستهلاكي الصادرة من الولايات المتحدة، وهي آخر البيانات الرئيسية التي سيحلها مجلس الاحتياطي الفيدرالي قبل اجتماعه في نهاية الشهر.

ويتوقع الاقتصاديون أن يبلغ مؤشر أسعار المستهلكين 2.7% للأشهر الاثني عشر المنتهية في ديسمبر، وهو نفس معدل نوفمبر. على أساس شهري، من المتوقع أن يُعادل المؤشر معدل الشهر السابق البالغ 0.3%.

أما المؤشر الأساسي، الذي يستثني البنود الأكثر تقلباً كالغذاء والوقود، فمن المتوقع أن يتسارع بشكل طفيف إلى 2.7% من 2.6% على أساس سنوي، وإلى 0.3% من 0.2% على أساس شهري.

انتخابات مبكرة لتعزيز الأغلبية البرلمانية لحكومتها - وهو سيناريو قد يؤدي إلى المزيد من الإنفاق التحفيزي.

مع ذلك، من المرجح أن تكون المكاسب محدودة، إذ يركز المستثمرون هذا الأسبوع على الأحداث في إيران، حيث قوبلت الاحتجاجات الواسعة النطاق ضد السلطات الحاكمة بالعنف، وأُفيد عن وقوع خسائر فادحة في الأرواح أثناء محاولة قوات الأمن استعادة السيطرة.

كما صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الاثنين بأن أي دولة تتعامل تجارياً مع إيران ستخضع لرسوم جمركية بنسبة 25% على أي معاملات تجارية مع الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أيضاً أن يجتمع مع كبار مستشاريه في وقت لاحق من الجلسة لمناقشة خياراته بشأن إيران.

ارتفعت غالبية الأسهم الأوروبية طفيفاً يوم الثلاثاء، وسط ترقب حذر من المستثمرين للتطورات الجيوسياسية، وبيانات التضخم الهامة، بالإضافة إلى موسم إعلان أرباح الربع الجديد.

وارتفع مؤشر «داكس» الألماني بنسبة 0.1%، ومؤشر «فوتسي 100» البريطاني بنسبة 0.1%، بينما انخفض مؤشر «كاك 40» الفرنسي بنسبة 0.1%.

تلقت الأسواق الأوروبية دعماً إيجابياً من وول ستريت، حيث سجل مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» مستوى قياسياً، مدعوماً بقوة قطاع التكنولوجيا.

كما ارتفعت المعنويات بفضل أنباء وصول مؤشر «نيكاي 225» الياباني إلى مستوى قياسي، مدعوماً بتقارير تفيد بأن رئيسة الوزراء اليابانية ساناى تاكايتشي قد تدعو إلى

بورصات عالمية

ارتفاع الأسهم الآسيوية ونيكاي يسجل أعلى قمة تاريخية 53.997 نقطة



وارتفع مؤشر «ستريتس تايمز» في سنغافورة بواقع 0.5%، في حين تراجعت العقود الآجلة لمؤشر «نيفتي 50» الهندي هامشياً. أما في الهند، فجاء معدل التضخم وفق مؤشر أسعار المستهلكين لشهر ديسمبر أقل من توقعات السوق، ما عزز الرهانات على إمكانية إقدام البنك المركزي الهندي على اتخاذ مزيد من خطوات خفض أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة لدعم النمو.

السياسة النقدية الأمريكية.

وفي البر الرئيسي الصيني، ارتفع مؤشر «سي إس آي 300» الذي يضم أسهم «شنغهاي» و«شنتشن» بنسبة 0.7%، فيما زاد مؤشر «شنغهاي المركب» بنحو 0.3%. كما دعمت مكاسب قطاع التكنولوجيا مؤشرات أخرى في المنطقة؛ إذ صعد مؤشر «كوسبي» في كوريا الجنوبية بنسبة 0.6%، وقفز مؤشر «إيه إس إس 200» الأسترالي بنحو 1% تقريباً،

ارتفعت معظم أسواق الأسهم الآسيوية الثلاثاء، مدعومة بموجة صعود قوية في أسهم التكنولوجيا وازدياد التفاؤل حيال فرص نمو قطاع الذكاء الاصطناعي، في حين قفز مؤشر «نيكاي» الياباني إلى مستوى قياسي جديد على خلفية تقارير عن احتمال الدعوة إلى انتخابات مبكرة في طوكيو. وسجل مؤشر «نيكاي» ارتفاعاً بأكثر من 3% ليصل إلى 53,997.5 نقطة، كما صعد مؤشر «تويكس» بنسبة 2.3% إلى مستوى قياسي. وجاءت المكاسب كذلك مدفوعة بأنباء في وسائل إعلام محلية تفيد بأن رئيسة الوزراء سناي تاكايشي تدرس الدعوة لانتخابات برلمانية مبكرة قد تُجرى في فبراير، في خطوة يُنظر إليها على أنها محاولة لاستئثار شعبيتها وتعزيز أغلبية الائتلاف الحاكم بما يتيح تمرير سياسات الحكومة بسهولة أكبر، بحسب «إنفستنج». ويرجح محللون أن أي أغلبية برلمانية ستمهد الطريق أمام حزم جديدة من التحفيز المالي، إذ تشتهر تاكايشي بميلها إلى زيادة الإنفاق لدعم الاقتصاد. وأسهمت هذه التوقعات في دفع المستثمرين إلى تجاهل جانب من التوتر الدبلوماسي القائم بين الصين واليابان، والذي تفاقم إثر تصريحات سابقة لرئيسة الوزراء في أواخر 2025 تحدثت فيها عن احتمال تدخل عسكري في تايوان.

على الصعيد العالمي، تحركت معنويات المستثمرين في آسيا على وقع أداء إيجابي في وول ستريت، إذ صعد مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» إلى مستوى قياسي جديد بقيادة أسهم التكنولوجيا، رغم تنامي القلق إزاء الخلاف بين البيت الأبيض والاحتياطي الفيدرالي. وفي التعاملات الآجلة، تراجعت عقود «ستاندرد أند بورز 500» بنحو 0.2% بحلول الساعة 11:45 مساءً بتوقيت شرق الولايات المتحدة (4:45 صباحاً بتوقيت غرينتش)، بينما تتركز الأنظار على بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي المقرر صدورها في وقت لاحق اليوم لما سيكون لها من تأثير مباشر في مسار

أسهم الرقائقي تقود صعود الأسهم في طوكيو

الذي فتحت وزارة العدل الأميركية بحق رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول. وكانت الأسواق الأميركية قد سجلت مستويات قياسية جديدة خلال الليل، مع تفوق أسهم التكنولوجيا، ما وفر دعماً إضافياً للأسهم اليابانية.

أداء الين

وأسهم تراجع الين بشكل ملحوظ مقارنة بمستواه عند إغلاق سوق طوكيو يوم الجمعة في تعزيز شهية المخاطرة، إذ يؤدي ضعف العملة إلى رفع قيمة الأرباح الخارجية للشركات اليابانية المعتمدة على التصدير. وشهدت أسهم شركات السيارات مكاسب قوية، حيث قفز سهم تويوتا بأكثر من 5%، فيما ارتفع سهم سوبارو بأكثر من 4%.

قفزة الرقائقي

وكانت أكبر المكاسب من نصيب أسهم قطاع أشباه الموصلات، إذ صعد سهم شركة متخصصة في اختبار الرقائقي بأكثر من 8%، بينما ارتفع سهم شركة لتصنيع معدات إنتاج الرقائقي بنحو 7%.

ومن بين 225 سهماً مكوناً لمؤشر نيكاي، سجلت 209 أسهم مكاسب، مقابل تراجع 16 سهماً فقط.



آمال المستثمرين بحزم تحفيزية إضافية.

وقال رئيس الحزب الشريك في الائتلاف الحاكم إنه التقى بتاكايتشي يوم الجمعة، مشيراً إلى احتمال الدعوة لانتخابات مبكرة، بعدما كانت وسائل إعلام محلية قد أفادت بأن رئيسة الوزراء تدرس إجراء الانتخابات ابتداء من الشهر المقبل.

ثقة المستثمرين

وبدا أن المستثمرين اليابانيين، على غرار نظرائهم حول العالم، غير متأثرين إلى حد كبير بالتحقيق الجنائي

سجل مؤشر نيكاي الياباني مستوى قياسياً جديداً خلال تعاملات يوم الثلاثاء، مدعوماً بمكاسب قوية في وول ستريت خلال اليومين الماضيين، إضافة إلى رهانات المستثمرين على احتمال الدعوة إلى انتخابات مبكرة في اليابان، ما عزز التوقعات بزيادة الإنفاق المالي وتحفيز الاقتصاد.

وجاء صعود الأسهم اليابانية في إطار لحاق الأسواق المحلية بمكاسب وول ستريت، بعد عطلة رسمية شهدتها اليابان في وقت سابق من الأسبوع.

وارتفع مؤشر نيكاي بما يصل إلى 3.6% ليلعب مستوى قياسياً جديداً عند 53,814.79 نقطة، قبل أن يستقر بالقرب من هذا المستوى في التعاملات المبكرة. كما صعد المؤشر الأوسع نطاقاً، الذي يضم شريحة أكبر من الأسهم اليابانية، بما يصل إلى 2.4% ليسجل بدوره أعلى مستوى له على الإطلاق.

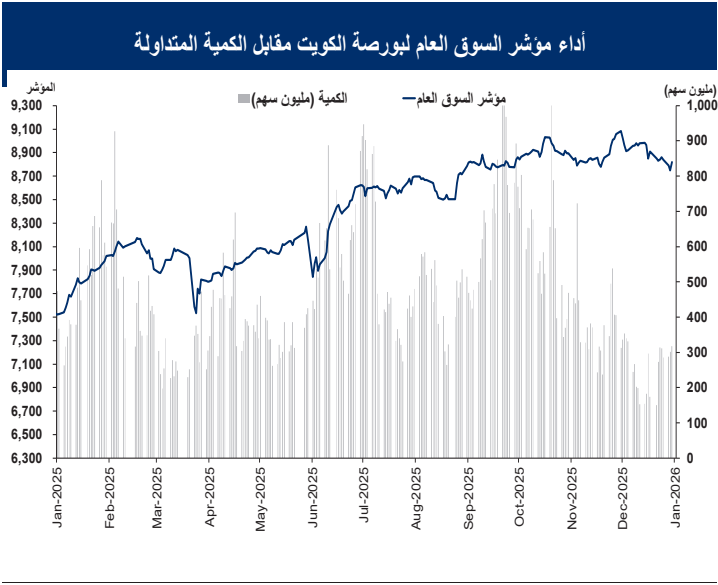
رهانات سياسية

وعززت الأسهم مكاسبها أيضاً بفعل توقعات بزيادة الإنفاق المالي، وسط تكهنات بأن رئيسة الوزراء اليابانية سناي تاكايتشي قد تدعو إلى انتخابات مبكرة بهدف تعزيز الأغلبية البرلمانية للائتلاف الحاكم، وهو ما غذى

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

13 يناير 2026



عوائد القطاعات					
القطاعات	التغيير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغيير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
بورصة الكويت	▲	8,818.8	0.81%	(1.00%)	(1.00%)
الطاقة	▲	1,779.9	1.13%	2.59%	2.59%
مواد أساسية	▲	832.4	2.89%	(0.15%)	(0.15%)
صناعة	▲	739.1	0.22%	(2.45%)	(2.45%)
سلع إستهلاكية	▼	1,352.1	(2.42%)	(0.56%)	(0.56%)
رعاية صحية	=	590.2	0.00%	(0.13%)	(0.13%)
الخدمات الاستهلاكية	▲	2,315.4	0.29%	(2.85%)	(2.85%)
إتصالات	▲	1,238.2	0.34%	1.03%	1.03%
بنوك	▲	2,165.7	0.82%	(0.20%)	(0.20%)
التأمين	▲	1,904.9	0.04%	(2.21%)	(2.21%)
العقار	▲	2,000.9	1.43%	(1.40%)	(1.40%)
خدمات مالية	▲	1,817.8	1.16%	(5.35%)	(5.35%)
تكنولوجيا	▲	909.4	3.31%	(4.58%)	(4.58%)
منافع	▲	386.8	2.08%	(1.34%)	(1.34%)

من بداية العام (%)	أداء المؤشرات			القيمة	مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية
	الشهري (%)	اليومي (%)	اليومي (نقطة)		
(0.78%)	(0.78%)	0.86%	80.4	9,424.15	▲ مؤشر السوق الأول
(0.82%)	(0.82%)	0.96%	81.8	8,617.72	▲ مؤشر رئيسي 50
(2.01%)	(2.01%)	0.59%	47.5	8,135.20	▲ مؤشر السوق الرئيسي
(1.00%)	(1.00%)	0.81%	71.1	8,818.78	▲ مؤشر السوق العام
(0.96%)	(0.96%)	0.81%	428.4	53,020.89	▲ القيمة السوقية (مليون دك.)

المتوسط اليومي		التغير اليومي %	القيمة	مؤشرات التداول
2025	2026			
334.9	280.3	5.4%	317.8	(الملكية المتداولة (مليون سهم)
80.7	76.7	7.3%	88.7	(القيمة المتداولة (مليون درهم)
17,783	17,903	3.1%	19,072	عدد الصفقات

[illegible]

ملاحظة: مضاعف السعر الترويجية محسوب على أساس الأسعار الحالية وصافي الارباح لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 ديسمبر 2025. مضاعف السعر للقيمة التقديرية محسوب على أساس الأسعار الحالية وحقوق المساهمين كما في 30 ديسمبر 2025. العائد الجاري للأسهم محسوب على أساس التوزيعات التقديرية لعام 2024 والأسعار الحالية للشركات التي تختلف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NM غير مطابق. EIU قابل للاعتساب




حمل التطبيق
وتمتع بمجموعة
من الحلول الاستثمارية



تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية

كامكو إنفست
خدمات استثمارية متكاملة

إدارة الأصول
الاستثمارات المصرفية
الوساطة المالية



جهاز حماية المنافسة: «السوق العادلة ليست خياراً بل واجباً»

بقلم – د. عدنان البدر

ckbafa@gmail.com

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصداقة والأعمال

التوسع صار
شامل والمزايا
كبرت (بدون
رسوم خدمة
ونقاط مكافأة!)

كان التوصيل يكلفنا
أكثر من الطلب،
اليوم أصبحت
الوجبة تصل 2 دينار
وفي مناطق مجاناً!

أهم ما جاء في
دليل جهاز «حماية
المنافسة» لضبط
سوق توصيل
الطلبات

- فرض أسعار أو حد أدنى لإعادة البيع، أو شروط مقيدة لإعادة البيع.
- البيع بأقل من التكلفة الحقيقية أو متوسط التكلفة المتغيرة (لإقصاء المنافسين).
- منع البائعين من تقديم عروض أفضل على منصات أخرى أو قنوات بيع مستقلة.
- إلزام البائعين بعدم التعامل مع منصات منافسة.
- التمييز بين المتاجر بعمولات أو شروط مختلفة دون مبرر موضوعي.
- رفض التعامل مع متاجر دون سبب مشروع.

**إساءة استغلال الوضع
المهيمن: قوة لا تُسيء
استخدامها**

تنص المادة 8 على حظر استغلال الوضع المهيمن إذا أدى إلى تقييد المنافسة. وتشمل الأمثلة:
- فرض أسعار أو شروط إعادة بيع غير عادلة.
- عرقلة دخول منافسين جدد أو إخراجهم من السوق.
- فرض التزامات تعجيزية أو غير ضرورية.
- اختلاق عجز أو وفرة مصطنعة في المنتجات.
- التمييز بين العملاء في عقود متشابهة (أسعار، عمولات، أجور توصيل).
- منع التعامل مع منافسين عبر التزامات تعاقدية.
- حجب المنتجات كلياً أو جزئياً.
- رفض التعامل مع عميل دون مبرر قانوني.

هذه الخطوة تضع الكويت في مسار متقارب مع اتجاهات خليجية أوسع لتقنين اقتصاد المنصات الرقمية، لكنها ما زالت أقل تفصيلاً وصلابة من بعض التجارب في السعودية والإمارات. الدليل الإرشادي موجهاً لقطاع خدمات

Fresh OJ

KD 1.000



Kinza Diet Cola

KD 0.550



Kinza Lemon

KD 0.550



Kinza Diet Lemon

KD 0.550



Kinza Cola

KD 0.550



جهاز حماية المنافسة يحذر من الممارسات التي قد تبدو «ذكية تجارياً» لكنها في الحقيقة تُقوّض أسس الاقتصاد التنافسي

لسوق نزيه.

**الإخلال بالمنافسة: قائمة
الممنوعات اليومية**

تؤكد المادة 6 من القانون حظر أي اتفاقات أو ممارسات منسقة تُخل بالمنافسة أو تحد منها أو تمنعها. ومن أبرز الأمثلة التي قد تكون شائعة في عالم المنصات الرقمية:

تبادل المعلومات التجارية الحساسة مثل الأسعار، العمولات، التكاليف، أو قوائم العملاء. حتى سؤال المنصة لبائعيها عن تعاملاتهم مع المنافسين، أو طلب البائع معلومات عن المنافسين من المنصة، يُعد ممارسة مشبوهة قد تؤدي إلى مخالفة قانونية. الشفافية هنا ليست رفاهية، بل شرط أساسي

أقدم لكم اليوم تأملاً في أحد أهم أركان السوق الحرة والعادلة، وهو الذي يحمي المنافسة من أطماع الاحتكار والتواطؤ. في ظل النمو السريع للتجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية في بلادنا، يأتي جهاز حماية المنافسة ليذكرنا – بل ويحذر – من الممارسات التي قد تبدو «ذكية تجارياً»، لكنها في الحقيقة تُقوّض أسس الاقتصاد التنافسي الذي نسعى إليه.

أولاً: التواطؤ على الأسعار.. خط أحمر لا يُمس

يُعد تحديد الأسعار – سواء بالرفع أو الخفض أو التثبيت – سواء كان مباشراً أو من خلال شروط خفية، أحد أخطر أشكال الإخلال بالمنافسة. فهو يُجمّد آلية العرض والطلب الطبيعية، ويحرم المستهلك من فوائد السوق الحرة. كذلك، فرض شروط تجارية مقيدة على البيع أو التوزيع أو التوريد، أو أي سلوك يتعارض مع حرية السوق، يُعتبر مخالفة صريحة للقانون. هذه الممارسات ليست مجرد «استراتيجيات تسعير»، بل هي محاولة للتحكم في السوق بدلاً من التنافس فيه.

ثانياً: تقسيم السوق.. تقاسم الكعكة بدلاً من توسيعها

من أبرز المحظورات أيضاً تقسيم الأسواق أو اقتسامها، سواء حسب المناطق الجغرافية، أو حجم المبيعات، أو نوع المنتجات، أو أي معيار آخر يحد من المنافسة. هذا السلوك يُحوّل السوق الواحد إلى «إقطاعات» يسيطر عليها المتواطئون، مما يُضعف الابتكار ويرفع الأسعار على حساب المستهلك الكويتي.

ثالثاً: التواطؤ في العطاءات والمعلومات الحساسة.. خيانة الشفافية

يحظر القانون صراحة التواطؤ في العطاءات أو العروض، سواء لبيع أو شراء أو توريد المنتجات. ويشمل ذلك



وجود جهاز حماية المنافسة نقطة قوة لسوق الكويت



من منظور حماية المنافسة في سوق التوصيل، الدليل الكويتي خطوة متقدمة عن الوضع السابق (الشكاوى والقضايا الفردية)، لكنه يظل أقل تطوراً من أنظمة تتضمن اشتراطات إخطار إلزامية للاندماجات الرقمية ومراجعة هيكل السوق دورياً كما في السعودية.

نقطة قوة الكويت هي وجود جهاز حماية المنافسة لديه سوابق مباشرة مع منصات التوصيل، ووعي تراكمي بطبيعة ممارساتها، ما يجعل الدليل الإرشادي أقرب إلى «تقنين خبرة عملية» أكثر من كونه نصاً نظرياً.

دلائل للمستقبل: ما الذي يمكن تطويره؟

يمكن للكويت أن تنتقل من «دليل إرشادي» إلى «لائحة قطاعية» لأسواق المنصات الرقمية، تتضمن: عتبات واضحة للتركيز الاقتصادي في قطاع التوصيل، قواعد شفافة للعمولات، والحد الأقصى لشروط الحصرية، ومتطلبات خاصة لحوكمة بيانات العملاء.

كما يمكن الاستفادة من التجربة السعودية في التعامل مع صفقات الاستحواذ في قطاع التوصيل، من خلال إخضاع أي اندماج بين منصات كبرى في السوق المحلي لإخطار مسبق ومراجعة تنافسية صارمة، منعاً لتكرار حالات تركّز شبه احتكاري.

الخاتمة:

وبهذا المعنى، ما ورد في قواعد جهاز حماية المنافسة لضبط سوق توصيل الطلبات يمكن قراءته كبداية لتشكّل «قانون منصات كويتي» غير مكتمل بعد، لكنه يتحرك في الاتجاه نفسه الذي تسلكه بقية دول الخليج، مع حاجة واضحة إلى مزيد من التفصيل والربط المنهجي بقانون المنافسة، وحماية البيانات، وقانون التجارة الإلكترونية.

جهاز حماية المنافسة هو حارس للسوق الحرة التي نريدها مزدهرة وعادلة ويعتبر «شرطياً اقتصادياً» يبحث عن المخالفات. في عصر المنصات الرقمية، حيث تتسارع الصفقات وتتعدد اللاعبين، يصبح الالتزام بهذه القواعد ضرورة لضمان بقاء الجميع – من البائع الصغير إلى المستهلك العادي – في سوق تنافسي حقيقي. فالمنافسة العادلة هي الضمانة الأولى للنمو الاقتصادي المستدام في أي بلد.



الانتقال من «دليل إرشادي» إلى «لائحة قطاعية» لأسواق المنصات الرقمية ومتطلبات خاصة لحوكمة بيانات العملاء



الاختلاف:

السعودية والإمارات ذهبتا أبعد في استخدام قانون المنافسة للتعامل مع صفقات الاندماج والاستحواذ في الاقتصاد الرقمي (مثال: منع أو تقييد صفقات استحواذ تؤدي لسيطرة لاعب واحد على السوق).

الكويت حتى الآن تتحرك أكثر عبر «دليل سلوكي» للممارسات التنافسية في سوق التوصيل، وليس عبر قرارات اندماجية كبرى.

تقييم نقدي لموقع الكويت مقارنة بدول الخليج العربي

الجوهريّة مع دول الخليج العربي. التشابه:

جميع دول الخليج تتبنى قوانين منافسة تحظر الاتفاقات التقييدية، وإساءة استغلال الوضع المهيمن، والتركيز الاقتصادي الضار بالمنافسة، مع قابلية تطبيقها على منصات التوصيل.

هناك إدراك مشترك بأن اقتصاد المنصات (ومن ضمنه توصيل الطلبات) أصبح قطاعاً استراتيجياً يحتاج تنظيمًا يحمي المستهلك ويضمن مساحة للاعبين الجدد.

توصيل الطلبات الاستهلاكية عبر المنصات والتطبيقات الذكية في البلاد، ليسكّل إطاراً تنظيمياً يهدف إلى توجيه جميع أطراف السوق نحو الالتزام بمبادئ المنافسة الحرة والعادلة. وهذا الدليل الإرشادي يعتبر خطوة تنظيمية مهمة في الكويت لضبط سوق توصيل الطلبات عبر التطبيقات الذكية، عبر دليل إرشادي أصدره جهاز حماية المنافسة كإطار شبه ملزم لسلوك اللاعبين الكبار في السوق، مع تركيز خاص على حماية المستهلك ومنع الممارسات الاحتكارية.

أولاً: مضمون قواعد جهاز حماية المنافسة في الكويت

الدليل الإرشادي موجّه لقطاع خدمات توصيل الطلبات الاستهلاكية عبر المنصات والتطبيقات، ويهدف إلى ضبط العلاقة التعاقدية بين شركات التوصيل من جهة، والمطاعم والمتاجر والعملاء من جهة أخرى، ضمن إطار قانون حماية المنافسة الكويتي.

جوهر القواعد يدور حول: منع فرض شروط احتكارية على المطاعم (مثل حصرية التعامل أو منع التعاقد مع منصات منافسة)، الحد من إساءة استغلال الوضع المهيمن في السوق، تعزيز الشفافية في العمولات والأسعار، وحماية بيانات المستهلكين من الاستغلال غير العادل.

ثانياً: السياق الكويتي – من «كارتل» التوصيل إلى دليل إرشادي

شهد سوق التوصيل سابقاً ملاحظات بارزة مع شركات التوصيل الكبرى ، حيث كان من الملاحظ وجود عقود تفرض على المطاعم عدم التعامل مع منافسين، وغرامات ما كشف وجود قوة سوقية مهيمنة لا تزيد عن اثنين أو ثلاث تقريباً.

الدليل الجديد يأتي استكمالاً لهذا المسار: بدل الاقتصار على معالجة حالات فردية، يتم وضع قواعد عامة لسوق التوصيل، بما يُقلّل من التعاقدات المقيّدة بالمنافسة، ويحسّن قدرة المطاعم الصغيرة والمتوسطة على التفاوض، ويمنح جهاز حماية المنافسة مرجعية واضحة عند التحقيق في الشكاوى.

ثالثاً: الأبعاد الاقتصادية والتنظيمية لقواعد التوصيل في الكويت اقتصادياً، سوق التوصيل عبر التطبيقات أصبح جزءاً من البنية الاستهلاكية اليومية، وله أثر مباشر على الأسعار، وهوامش المطاعم، وتنوع الخيارات أمام المستهلك؛ تضيق الممارسات الاحتكارية يمكن أن يفتح المجال لدخول منصات جديدة ويضغط على العمولات والرسوم.

تنظيمياً، الدليل الإرشادي يمثل «تقنيًا ناعماً» Soft Regulation: قواعد عامة وتوجيهات، مع ربطها بقانون المنافسة، لكن من دون إنشاء هيئة قطاعية مستقلة لسوق المنصات الرقمية كما في بعض الدول، ما يجعل قوة التطبيق مرتبطة بمدى فاعلية جهاز حماية المنافسة وقدرته على التحقيق وفرض الغرامات.

أوجه التشابه والاختلاف

لجان الديكور والخطر الخفي الذي يلاهم حقوق المساهمين

«حين تتحول الحوكمة إلى وهم تصبح اللجان أول ضحاياه، والمساهم آخر من يعلم»

بقلم - عمرو علاء

مسؤول مطابقة والتزام



أخطر أنواع المخاطر التي تواجه الشركات اليوم ليست تلك التي تأتي من المنافسين أو تقلبات السوق، بل تلك التي تنبع من «الوهم»..

الوهم بأن الشركة محصنة وتطبق أعلى معايير الحوكمة، بينما الواقع يشير إلى أن لجان مجلس الإدارة مجرد «ديكور» لاستيفاء الأوراق الرسمية أمام الجهات الرقابية، إن تحول اللجان المنبثقة عن المجلس (كلجنة التدقيق والمخاطر والمكافآت) إلى مجرد «أختام» لتمرير القرارات دون تمحيص، هو خيانة للأمانة وتفريط في خط الدفاع الأول عن أموال المساهمين.

لجان مجلس الإدارة هي الأذرع الرقابية والفنية المنبثقة عن المجلس، أنشئت لضمان حسن اتخاذ القرار، وتعزيز مبدأ الفصل بين الإدارة التنفيذية والرقابة، وحماية مصالح المساهمين، وتشمل عادة لجاناً متخصصة مثل لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة المكافآت والترشيحات. الدور الجوهري لهذه اللجان لا يقتصر على استيفاء المتطلبات التنظيمية، بل يتمثل في الفحص المستقل، وطرح الأسئلة الصعبة، وتحدي القرارات، والتحقق من سلامة المعلومات قبل اعتمادها، وجود هذه اللجان بفاعلية هو أحد أعمدة الحوكمة الرشيدة، وغياب دورها الحقيقي يفرغ مفهوم الحوكمة من مضمونه.

ظاهرة لجان الديكور: الحضور الغائب

عندما نتحدث عن لجان الديكور فنحن نعني لجاناً موجودة في الهيكل التنظيمي، وتعدّد اجتماعات دورية، وتوقع محاضر جلسات، لكنها في الحقيقة «ميتة إكلينيكيًا»، وتتضح مظاهر هذه الصورية في:

الموافقة العمياء: توقيع أعضاء اللجنة على توصيات الإدارة التنفيذية كما هي، دون نقاش حقيقي أو طلب مستندات إضافية، ودون تحدي الافتراضات المقدمة لهم.

غياب الكفاءة: تعيين أعضاء في لجنة «المخاطر» أو «الاستثمار» لا يملكون الخبرة الفنية لقراءة البيانات المعقدة، مما يجعلهم غير قادرين على اكتشاف المخاطر والأخطاء أو التلاعب.

فقدان الاستقلالية: حينما يكون أعضاء اللجنة خاضعين لسلطة بعض الأشخاص، تتحول اللجنة من «رقيب» إلى «مشرع» للأخطاء.

الثمن الفادح: كيف يتضرر المساهمون؟

المساهم هو المتضرر الأول والأكبر عند غياب الدور الحقيقي لهذه اللجان، وتتمثل هذه الأضرار في:

تآكل قيمة الاستثمار (خسائر مالية مباشرة) في غياب «لجنة مخاطر» حقيقية، قد تدخل الشركة في استثمارات غير مدروسة أو مغامرات مالية تؤدي إلى خسائر فادحة هذه الخسائر تنعكس فوراً على انخفاض سعر السهم، مما يعني تبخر جزء من رأسمال المساهمين بسبب قرارات كان يمكن تجنبها لو قامت اللجنة بدورها.

التعرض للاحتيال والتلاعب المالي غياب «لجنة تدقيق» يقظة ومستقلة يعني غياب العين التي تراجع القوائم المالية بضمير، هذا يفتح الباب واسعاً للتلاعب بالأرقام، وتضخيم الأرباح وهمياً، أو إخفاء الخسائر، وحينما تنكشف الحقيقة (وغالباً ما تنكشف متأخرة)، تنهار ثقة السوق في الشركة، وقد تفرض عليها غرامات ضخمة يدفعها المساهم في النهاية و أحياناً قد تصل لشطب الشركة من السوق.

غياب الشفافية والمفاجآت الكارثية المساهم يعتمد على التقارير السنوية لتقييم استثماره، اللجان الصورية تنتج تقارير مضللة تعطي شعوراً زائفاً بالأمان وبالتالي، لا يكتشف المساهم الكوارث إلا بعد وقوعها، مما يفقده القدرة على اتخاذ قرار البيع أو الاحتفاظ في الوقت المناسب. إن وجود لجان مجلس الإدارة ليس

ترفاً، وتحولها إلى «ديكور» هو جريمة مهنية مكتملة الأركان، على المساهمين والجمعيات العمومية أن يدركوا أن دورهم لا ينتهي بانتخاب المجلس، بل بمراقبة فعالية لجانها، فاللجان الفاعلة هي «بوليصة التأمين» التي تحمي حقوق المساهمين، وغيابها يعني ترك باب الخزينة مفتوحاً للريح ولليد العابثة.

المشكلة الحقيقية لا تكمن في غياب اللوائح أو القوانين بل في إساءة استخدامها، فتشكيل اللجان وحده لا يعفي مجلس الإدارة من المسؤولية، كما أن توقيع المحاضر لا يعني ممارسة الرقابة، الجهات الرقابية قد تراجع الشكل، لكن السوق لا يرحم الجوهر، وكل لجنة لا تمارس دورها الحقيقي، تتحول من أداة حماية إلى مصدر خطر صامت.

عزيزي القارئ:

إن كنت مساهماً، أو عضو جمعية عمومية، أو حتى متابعاً للأسواق، فاعلم أن حقل لا يتوقف عند الاطلاع على القوائم المالية أو حضور الاجتماعات السنوية، حقل الحقيقي هو أن تسأل: هل لجان مجلس الإدارة فاعلة أم صورية؟ هل تناقش القرارات أم تمررها؟ هل تحمي أموالك أم تكتفي بالتوقيع؟

المساهم الواعي هو خط الدفاع الأخير حين تفشل الحوكمة، وصمت الجمعيات العمومية هو ما يسمح للأوهام أن تستمر.

“ اللجان الفاعلة ليست ترفاً إدارياً بل بوليصة التأمين الوحيدة لأموال المساهمين ”

الرضا الوظيفي...

هل الموظف السعيد بالضرورة
موظف منتج؟ وهل العكس صحيح؟

بقلم - تامر عبد العزيز

أمين سر - مدير إدارة الموارد البشرية



في ممرات الشركات الكبرى في «برج الحمراء» بالكويت أو «مركز دبي المالي»، لم يعد الحديث مقتصرًا على الأرباح والخسائر، بل انتقل إلى «جودة الحياة الوظيفية». ومع توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو اقتصاد المعرفة، أصبح الرضا الوظيفي ليس مجرد شعار للموارد البشرية، بل محركاً أساسياً للنتاج المحلي. ولكن، يظل السؤال الفلسفي قائماً: هل يكفي أن يكون الموظف «سعيداً» ليكون «منتجاً»؟

المهني كما لاحظ كثير من المشاركين في الاستطلاعات.

لماذا هذا الفرق؟

السبب هو أن السعادة في العمل ليست سبباً كافياً للإنتاجية وحدها، فهي تؤثر في الدافع الداخلي، لكن الأهداف، القياس، والمساءلة هي التي تحول هذا الدافع إلى إنجازات فعلية. ومن هنا تأتي أهمية الإدارة الفعّالة التي:

توازن بين الرفاهية والإنتاجية
تضع أهداف واضحة قابلة للقياس
تعتمد نظام مكافآت مرتبط بالآداء
الفعلي
تشجع التغذية الراجعة المنتظمة
والتواصل الواضح

دروس من الخليج... تجربة

مؤسسية نموذجية

في تقرير حديث عن اتجاهات الموارد البشرية في مجلس التعاون، وجد أن 67.7% من المؤسسات تعتمد على قياس «سعادة الموظف» كجزء من تجربة العامل، فيما تجري 53.9% منها تقييمات التفاعل والانخراط الوظيفي المنتظمة كوسيلة لفهم الفجوة بين الشعور العام والآداء الفعلي.

هذا يشير إلى أن المؤسسات الخليجية أصبحت أكثر وعياً بأن الرضا والإنتاجية عنصران مترابطان لا يمكن تجاهل أي منهما، لكن للنظام الإداري دور محوري في تحويل الأول إلى الثاني.

نعم ، الإدارة الواعية تصنع الفرق
الموظف السعيد ليس بالضرورة موظفًا منتجاً، كما أن الموظف غير الراضي ليس بالضرورة عبئاً.

الفرق الحقيقي هو في درجة الوعي الإداري التي تستطبع أن تربط بين بيئة العمل الصحية، والمخرجات والقيمة الحقيقية التي تحققها المؤسسة.

يصفون وقتهم في العمل بأنه ممتع أو جيد، وهي واحدة من أعلى النسب في المنطقة.

لكن المفارقة هنا أن 45% منهم يبحثون عن فرصة عمل جديدة، حتى لو كان العمل الحالي ممتعاً، مما يدل على أن الرضا العاطفي وحده لا يكفي لتحقيق الاستقرار الوظيفي.

كما أظهر استطلاع آخر أن 92% من الموظفين في الكويت يشعرون بانخراط عالٍ في عملهم، و 62% يوصون بشركتهم كبيئة عمل جيدة، مما يعكس عنصر الولاء والارتباط الوظيفي.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، فإن العوامل التي تحدّ من الشعور بالرضا غالباً ليست متعلقة بالسعادة نفسها، ولكن بعناصر مثل: الروتين الإداري، قلة فرص النمو، وعدم وضوح مسار التطور

بيئة عمل جيدة لكنه لا يُطلب منه تحقيق أهداف واضحة
تفتقد الإدارة لآليات قياس الأداء
موظف غير سعيد لكنه منتج
ينتج بسبب الضغط أو الطموح الشخصي
لكنه قد يحترق وظيفياً على المدى الطويل

موظف غير سعيد وغير منتج
أسوأ سيناريو الإدارات التي لا تهتم لا بالرضا ولا بقياس الإنجاز
إحصائيات كويتية... مؤشر قوي ومتغير.

تشير بيانات حديثة إلى أن الكويتيين من بين أكثر الموظفين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين يستمتعون بوقتهم في العمل: حوالي 84% من الموظفين في الكويت

الرضا الوظيفي... تعريفه وأبعاده

الرضا الوظيفي ليس رفاهية أو مجرد شعور عابر بالراحة داخل المكتب، لكنه مفهوم معقد يرتبط بعدة عناصر تشمل:

العدل في المعاملة
وضوح الأهداف
فرص التطور المهني
بيئة العمل الداعمة
التوازن بين الحياة والعمل
هذه العناصر تشكل أساس السعادة الحقيقية في العمل وليست مجرد مزايا سطحية أو امتيازات مالية فقط.

مقاس الإنتاجية... هل السعادة كافية؟

قد يظن البعض أن الموظف السعيد هو موظف منتج بالضرورة، لكن الواقع يبين أن الرابط ليس تلقائياً. فالسعادة قد تعني أن الموظف يشعر براحة نفسية عالية في بيئة عمل مستقرة، لكن الإنتاجية تقاس بتحقيق الأهداف وتقديم نتائج ملموسة.

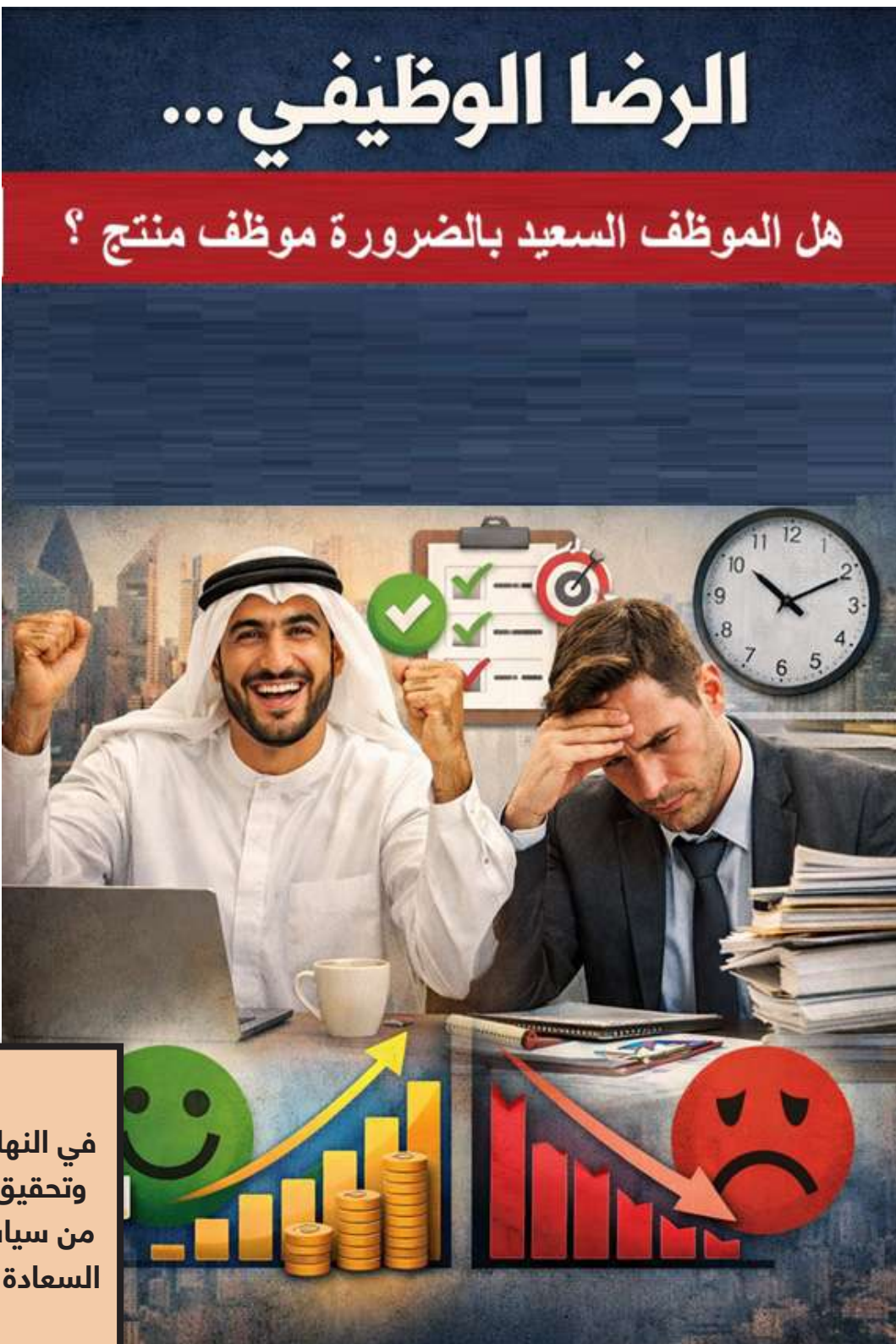
في دول مجلس التعاون، أظهرت مؤشرات حديثة أن أكثر من 83% من المؤسسات تستخدم أدوات لقياس تجربة الموظف كجزء من استراتيجية إدارة الموارد البشرية، ويعد هذا مؤشراً على إدراك الشركات أن الرضا الوظيفي عنصر أساسي في تحسين الكفاءة، لكنه أداة وليست الهدف النهائي.

كما يظهر أن المؤسسات التي تستثمر في برامج تقدير الموظف، وقياس الإنجاز، وربط المكافآت بالآداء تحقق عادة مستويات أعلى من الإنتاجية العامة مقارنة بتلك التي تكتفي بخلق بيئة «مريحة فقط».

السعادة مقابل الإنجاز... الحقيقة المتوازنة

من خلال مقارنة البيانات، يمكننا القول إن هناك أربعة سيناريوهات رئيسية في العلاقة بين الرضا والإنتاجية:

موظف سعيد ومنتج
يشعر بالرضا
يملك أهدافاً واضحة
يحصل على دعم إداري يحقق له الإنجاز
موظف سعيد وغير منتج كفاية

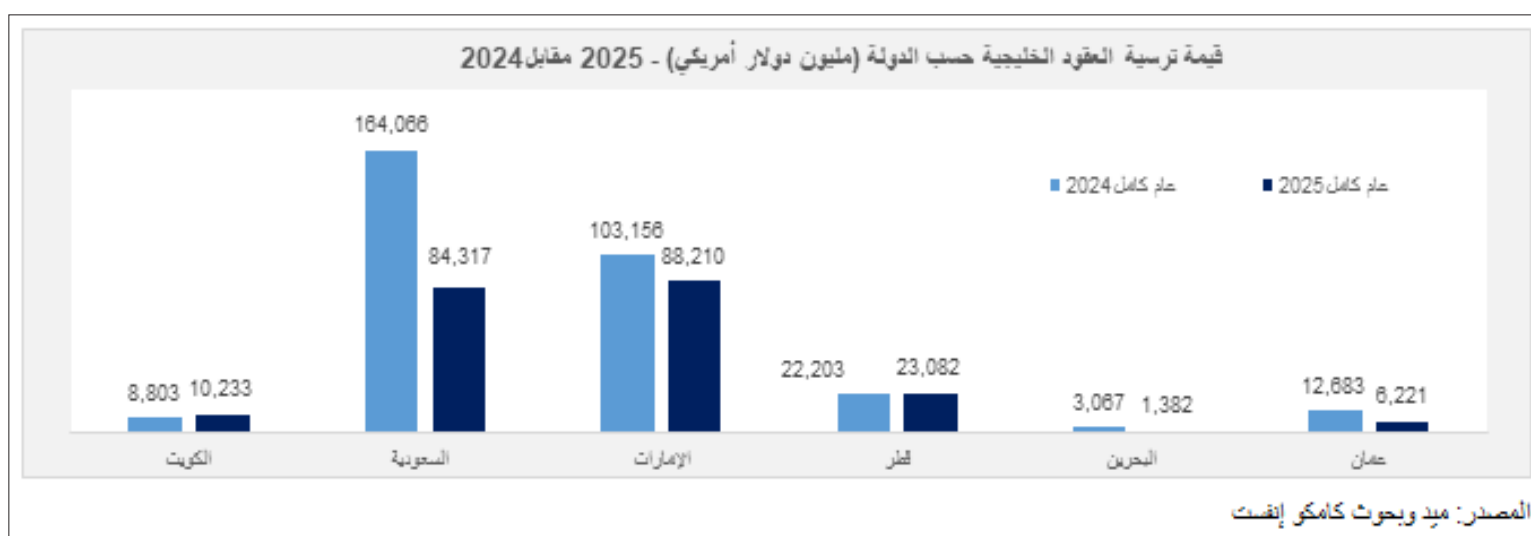
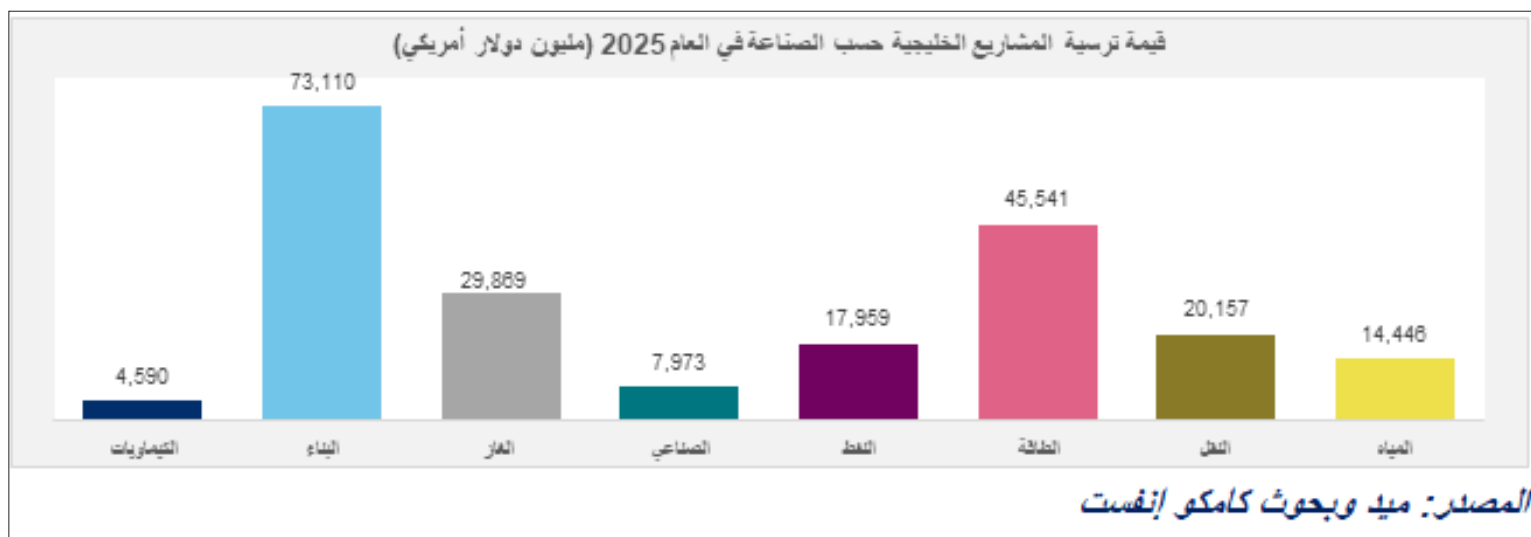


عزيزي القارئ المسؤول:

في النهاية، إذا كان الهدف هو زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو المؤسسي المستدام، فلا بد من سياسات موارد بشرية متكاملة تجمع بين السعادة الوظيفية والنتائج القابلة للقياس، لا أحدهما على حساب الآخر.

القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الكويت في 2025 الأعلى منذ تسعة أعوام بقيمة 10.2 مليار

1.9 تريليون دولار قيمة العقود المدرجة حالياً ضمن مرحلة ما قبل التنفيذ في منطقة الخليج



الإيجابية لنمو الناتج المحلي الحقيقي واتساع نشاط سوق المشاريع في البلدين.

السعودية

بلغت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في السعودية خلال العام 2025 أدنى مستوياتها المسجلة خلال الثلاثة أعوام الماضية، لتصل إلى 84.3 مليار دولار أمريكي، مما يمثل تراجعاً حاداً مقارنة بقيمة العقود التي تم إسنادها في العام 2024 والبالغة 164.1 مليار دولار أمريكي. وشهدت جميع القطاعات الثمانية في سوق المشاريع بالمملكة انخفاضاً في قيمة العقود المسندة خلال العام، في تراجع واسع النطاق بقيادة قطاع الكيماويات، الذي لم يسجل أي عقود جديدة على الإطلاق طوال العام 2025. ونتيجة لذلك، انخفضت مساهمة السعودية في إجمالي قيمة المشاريع المسندة على مستوى الدول الخليجية إلى نسبة 39.5 في المائة في العام 2025، مقارنة بنسبة 52.3 في المائة في العام 2024. ويعزى هذا التراجع العام في نشاط المشاريع بالمملكة بصفة رئيسية إلى الانخفاضات الحادة التي شهدتها وتيرة اسناد المشاريع في قطاعات الطاقة والإنشاءات والغاز، إذ لم يسجل أي قطاع نمواً في قيمة العقود

سنوي في الربع الرابع من العام 2025، لتبلغ 17.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 31.3 مليار دولار أمريكي. وفيما يتعلق بالفترة المقبلة، من المتوقع أن تستعيد أنشطة المشاريع في الدول الخليجية زخمها خلال العام 2026، بدعم من استقرار التحركات الدورية لأسعار النفط واستمرار توسع القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وإن كانت وتيرة التعافي قد تظل رهينة لمسار أسعار النفط الخام في حال استمرت عند مستويات منخفضة نسبياً. وبصفة عامة، تظل التوقعات إيجابية لمشهد المشاريع في المنطقة خلال العام المقبل، مدفوعة بتحسين آفاق النمو الاقتصادي للمنطقة.

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، يتوقع أن يسجل اقتصاد الدول الخليجية نمواً بنسبة 4.5 في المائة في العام 2026، مقارنة بنمو يقدر بنسبة 3.2 في المائة في العام 2025، بدعم رئيسي من التراجع المتوقع لقيود الإنتاج التي تفرضها الأوبك وحلفائها، إلى جانب النمو القوي للقطاعات غير النفطية. ووفقاً لمؤشر النشاط الاقتصادي الصادر عن مجلة ميد، تبرز كلا من الإمارات وقطر كأسواق مشاريع جديدة بالمتابعة خلال العام 2026، في ظل التوقعات

تراجعت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في الدول الخليجية بنسبة 32 في المائة على أساس سنوي خلال العام 2025، لتبلغ 213.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 314.0 مليار دولار أمريكي في العام 2024. وجاء هذا الانكماش مدفوعاً بصفة رئيسية بالتراجع الحاد في وتيرة اسناد المشاريع في كلا من السعودية والإمارات، باعتبارهما أكبر سوقين للمشاريع في المنطقة. وفي المقابل، كانت الكويت وقطر الدولتين الوحيدتين اللتين سجلتا نمواً في قيمة المشاريع المسندة خلال العام، في حين شهدت الدول الأربع الأخرى تراجعاً في أنشطة المشاريع.

وأثر تراجع أسعار النفط نسبياً طوال العام 2025، والتي بلغت في المتوسط 63.1 دولار أمريكي للبرميل مقابل 74.5 دولار أمريكي للبرميل في العام 2024، سلباً على وتيرة تطوير المشاريع، وذلك على الرغم من تراجع الأوبك وحلفائها عن خطة خفض حصص الإنتاج. ويأتي هذا التراجع الحاد في أعقاب عامين متتاليين من وصول الإنفاق الرأسمالي إلى مستويات قياسية، ضخت خلالها دول المنطقة استثمارات ضخمة تجاه عدد من المشاريع الهيدروكربونية الكبرى، هذا إلى جانب محفظة المشاريع العملاقة بقيمة تتجاوز تريليون دولار أمريكي. وشهد الربع الأخير من العام انكماشاً واسع النطاق شمل مختلف دول المنطقة، إذ سجلت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تراجعاً في أنشطة اسناد المشاريع، مع تسجيل خمس منها انخفاضات سنوية بمعدلات ثنائية الرقم لإجمالي قيمة العقود المسندة. وعلى أساس ربع سنوي، بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الدول الخليجية 41.8 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2025، وهو ما يعد أدنى مستوى يتم تسجيله على أساس ربع سنوي منذ ثلاثة عشر عاماً. وتراجعت قيمة العقود المسندة في السعودية بنسبة 68 في المائة على أساس سنوي خلال هذه الفترة، لتتخفص إلى 15.0 مليار دولار أمريكي مقابل 46.9 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2024. في المقابل، ظلت قيمة المشاريع المسندة في الكويت مستقرة إلى حد كبير، مسجلة تراجعاً هامشياً بنسبة 0.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 3.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 3.2 مليار دولار أمريكي في الربع المماثل من العام السابق. أما في الإمارات، فقد انخفضت قيمة العقود المسندة بنسبة 44.5 في المائة على أساس



213.4 مليار دولار حجم العقود المسندة خليجياً في 2025

المسندة خلال العام.

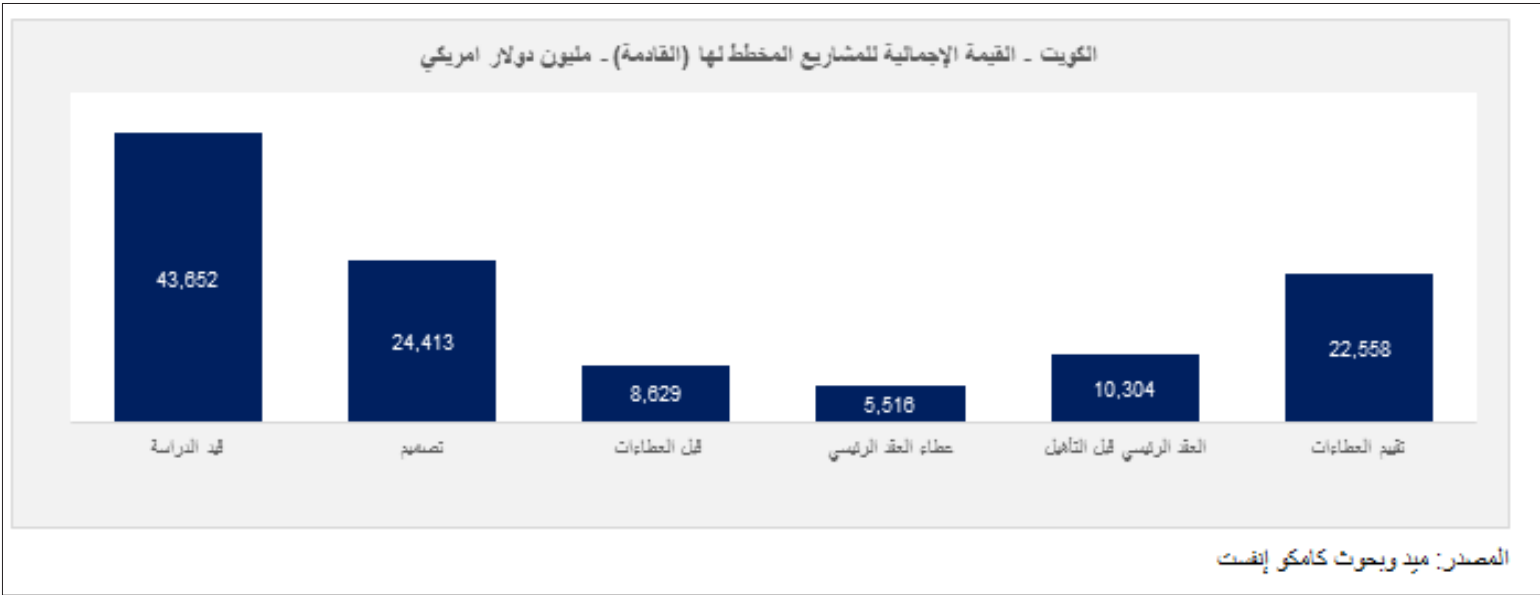
وعلى صعيد الأداء القطاعي، نجح قطاع الطاقة في المملكة في الحفاظ على مكانته كأكبر القطاعات من حيث قيمة المشاريع المسندة، متقدماً على قطاع الإنشاءات. إلا أن القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في قطاع الطاقة ا السعودي تراجعت بأكثر من النصف خلال العام 2025، لتتخفّض إلى 25.1 مليار دولار أمريكي مقابل 53.3 مليار دولار أمريكي في العام 2024. وبالمثل، تقلصت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في قطاع الغاز إلى نحو النصف خلال العام، لتصل إلى 7.3 مليار دولار أمريكي مقابل 18.8 مليار دولار أمريكي في العام 2024. كما شهد قطاع الإنشاءات في المملكة تراجعاً سنوياً حاداً بنسبة 44.4 في المائة خلال العام 2025، لتتخفّض قيمة المشاريع المسندة إلى 22.2 مليار دولار أمريكي مقابل 40.0 مليار دولار أمريكي في العام السابق. وكان التراجع الحاد الذي شهده اسناد عقود المشاريع العملاقة (جيجا) طوال العام 2025 من أبرز العوامل الرئيسية التي ساهمت هي الأخرى في انخفاض إجمالي قيمة المشاريع المسندة في المملكة خلال العام. ووفقاً لبيانات مجلة ميد، لم تتجاوز القيمة الإجمالية لعقود المشاريع العملاقة المسندة في السعودية خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025 نحو 8.5 مليار دولار أمريكي.

ويأتي ذلك في تناقض حاد مع إجمالي قيمة عقود المشاريع العملاقة التي تم اسنادها على مدار العام 2024 بأكمله، والتي بلغت 29.3 مليار دولار أمريكي. وكان أكبر مشروع عملاق فردي تم اسناده في السعودية خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025 هو مشروع شركة الدرعية – مشروع الدرعية: الدرعية 2: حي البوليغارد الجنوب الغربي: المباني التجارية لمنطقة الساحات بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي. وجاء في المرتبة الثانية مشروع شركة الدرعية – مشروع الدرعية: الدرعية 2: حي البوليغارد الجنوب الغربي: دار الأوبرا الملكية في الدرعية بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي، يليه مشروع القدية: مركز المدينة – مركز الفنون الأدائية بقيمة 800 مليون دولار أمريكي.

وضمن العقود الكبرى والبارزة الأخرى التي تم اسنادها في المملكة خلال العام، ولا سيما تلك التي أبرمت في الربع الرابع من العام 2025، تبرز اتفاقية بقيمة 347 مليون دولار أمريكي تم ابرامها بين الشركة الوطنية لنقل الكهرباء والسودة للتطوير. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تطوير البنية التحتية الكهربائية الداعمة لمشروع قمم السودة، الذي يعد جزءاً من مخطط تطوير رئيسي أوسع بقيمة 7.7 مليار دولار أمريكي، يشمل إنشاء فنادق ومنتجعات ووحدات سكنية. ويغطي نطاق هذا المشروع الكهربائي إنشاء محطة تحويل مركزية بجهد 500 ميغا فولت أمبير وبجهد 132/380 كيلو فولت، إلى جانب محطتين إضافيتين بجهد 132/13.8 كيلو فولت.

الإمارات

تراجعت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الإمارات بنسبة 14.2 في المائة على أساس سنوي (أي ما يعادل نحو 15.06 مليار دولار أمريكي)، لتصل إلى 88.2 مليار دولار أمريكي في العام 2025، مقابل 103.2 مليار دولار أمريكي في العام 2024. وجاء هذا الانخفاض مدفوعاً بتراجع واسع النطاق في قيمة المشاريع المسندة عبر 5 من أصل 8 قطاعات خلال العام، تصدرها قطاع الإنشاءات الذي سجل انخفاضاً سنوياً بنسبة 15.4 في المائة (نحو 8.2 مليار دولار أمريكي)، لتبلغ قيمة العقود المسندة ضمن هذا



دولار أمريكي لمشروع ميسان السكني، والذي تمت ترسية أعماله إلى مجموعة تروجان الانشائية. ويغطي المشروع مساحة تقارب 600 ألف متر مربع، ويشمل تطوير منطقتي ميار وثريا السكنيتين ضمن نطاق المشروع. كما شهد العام اسناد عقد رئيسي آخر بقيمة 2.0 مليار دولار أمريكي لإنشاء مجمع صناعات كيميائية ضمن مجمع مصانع الكيماويات المتخصصة في منطقة تعزيز للصناعات الكيماوية في مدينة الرويس الصناعية. ومن المتوقع أن تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المرفق نحو 1.9 مليون طن سنوياً من منتجات قابلة للتسويق التجاري، تشمل كلوريد البولي فينيل، وثنائي كلوريد الإيثيلين، ومونومر كلوريد الفينيل، والصودا الكاوية.

الكويت

سجلت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الكويت خلال العام 2025 أعلى مستوياتها منذ تسعة أعوام، لترتفع إلى 10.2 مليار دولار أمريكي، مقابل 8.8 مليار دولار أمريكي في العام 2024. وحققت الكويت نمواً سنوياً بنسبة 16.2 في المائة في قيمة العقود المسندة، لتسجل بذلك أعلى معدل نمو سنوي من حيث النسبة المئوية بين الدول الخليجية خلال العام. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بالمشاريع التي تنسجم مع أجندة التنوع الاقتصادي التي تتبناها الحكومة الكويتية في إطار استراتيجية رؤية الكويت 2035، والتي شكلت المحرك الرئيسي لنمو نشاط اسناد العقود في البلاد خلال العام. وإلى جانب جهود التنوع، واصلت الكويت تنفيذ العديد من المبادرات لتحديث قطاعاتها الأساسية، ولا سيما قطاع الطاقة (النفط والغاز)، فضلاً عن قطاعي الكهرباء والنقل. واستحوذ قطاع الطاقة في الكويت على أكثر من نسبة 53 في المائة (5.4 مليار دولار أمريكي) من إجمالي قيمة المشاريع المسندة في البلاد خلال العام 2025. وجاء في المرتبة الثانية قطاع النفط، الذي سجل قفزة بأكثر من أربعة أضعاف في قيمة العقود المسندة، لتصل إلى 1.2 مليار دولار أمريكي في العام 2025، مقابل 285 مليون دولار أمريكي في العام 2024.

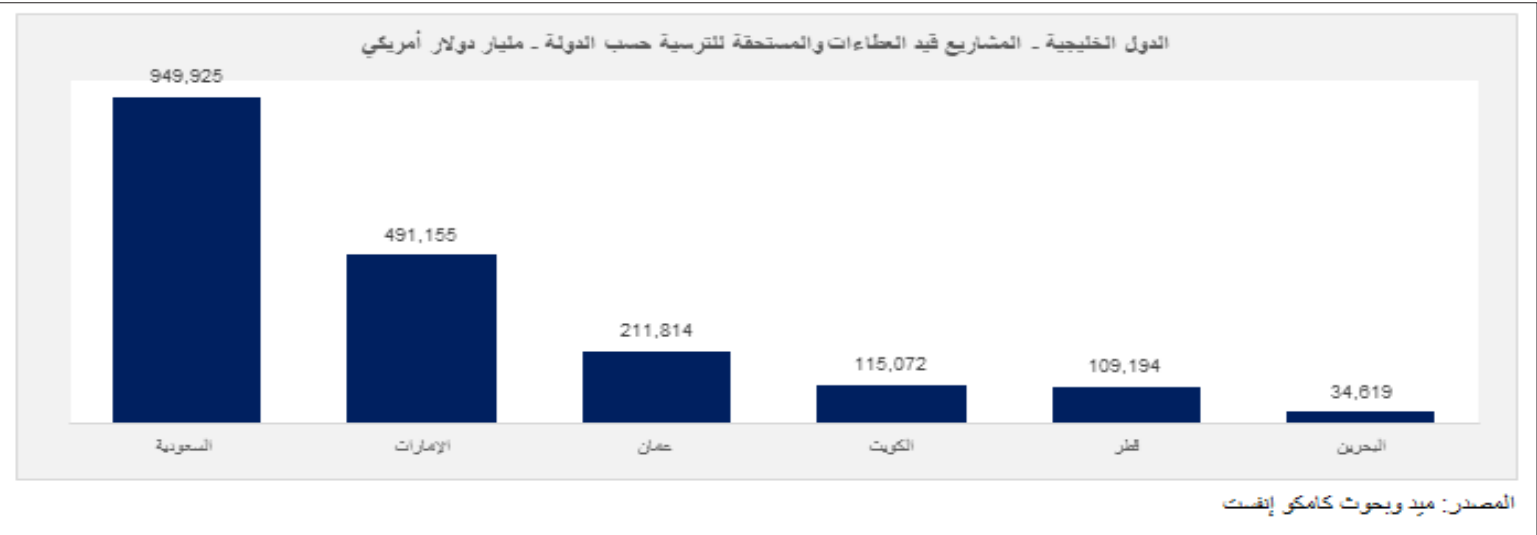
القطاع 44.9 مليار دولار أمريكي مقابل 53.1 مليار دولار أمريكي في العام 2024. ومرة أخرى، نجح سوق المشاريع في الإمارات في الاحتفاظ بتصدره كأكبر سوق للمشاريع في الدول الخليجية خلال العام 2025، متجاوزاً السعودية، إذ ارتفعت حصتها من إجمالي قيمة مشاريع الدول الخليجية من نسبة 32.9 في المائة في العام 2024 إلى نسبة 41.3 في المائة في العام 2025. وعلى الرغم من انخفاض القيمة الإجمالية للعقود المسندة خلال العام، إلا أن الإمارات شهدت نمواً قوياً في قيمة مشاريع الطاقة النظيفة التي تم اسنادها. وحتى الآن، تمثل الإمارات ما نسبته 31 في المائة من إجمالي قيمة مشاريع الطاقة النظيفة المسندة في الدول الخليجية خلال العقد الماضي. ومن بين أبرز المشاريع الجاري تنفيذها حالياً في الدولة مشروع مياه وكهرباء الامارات/مصدر – محطة أبوظبي للطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة 5200 ميجاواط ومشروع نظم بطاريات تخزين الطاقة.

وعلى الصعيد القطاعي، واصل قطاع الإنشاءات استحواده على الحصة الأكبر من المشاريع الجديدة في الإمارات خلال العام 2025، ممثلاً ما نسبته 50.7 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع المسندة، والتي بلغت 44.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 53.1 مليار دولار أمريكي في العام 2024. في المقابل، سجل قطاع الطاقة في الدولة نمواً ملحوظاً بنسبة 97.8 في المائة على أساس سنوي في قيمة المشاريع المسندة خلال العام 2025، محققاً بذلك أكبر زيادة مطلقة في قيمة العقود على مستوى كافة القطاعات، إذ بلغت 11.1 مليار دولار أمريكي مقابل 5.6 مليار دولار أمريكي في العام 2024. كما قفزت قيمة العقود المسندة في قطاع الكيماويات بأكثر من ثلاثة أضعاف على أساس سنوي خلال العام 2025، لتصل إلى 4.4 مليار دولار أمريكي، مقابل نحو 1.0 مليار دولار أمريكي في العام 2024.

ومن بين المشاريع البارزة الأخرى التي تم اسنادها في الإمارات خلال العام 2025، خاصة في الربع الرابع من العام 2025، يبرز عقد بقيمة 272 مليون



19.3 مليار دولار حجم مشروع صباح الأحمد السكنية والإنجاز تخطى 52%



خلال العام، وهو ما لعب دوراً حيوياً في الانخفاض العام لإجمالي العقود في البلاد خلال العام. وشملت بعض العقود البارزة الممنوحة في المملكة خلال العام مشروع توسعة طريق البديع السريع بقيمة 77 مليون دولار أمريكي. المشروع، الذي يشمل بناء 6.5 كيلومترات من الطريق المزدوج بثلاث حارات في كل اتجاه على طريق البديع السريع، تم منحه خلال الربع الثالث من العام 2025 من قبل وزارة الأشغال البحرينية

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

من المتوقع أن تظل آفاق سوق المشاريع في الدول الخليجية قوية خلال العام 2026، وذلك عقب عام شهد تراجعاً عاماً في قيمة العقود المسندة. ومن المنتظر أن تساهم مجموعة من العوامل الإيجابية في دعم استئناف نشاط المشاريع في مختلف أنحاء المنطقة خلال العام المقبل. وفي مقدمة هذه العوامل، يرتقب أن تشهد أسعار النفط حالة من الاستقرار والتعافي، حيث تؤدي زيادة إيرادات النفط الخام بشكل مباشر إلى تعزيز القدرة الانفاقية للحكومات الخليجية المصدرة للنفط. كما يتوقع أن تساهم الوتيرة المتسارعة لمبادرات التنويع الاقتصادي، في إطار الرؤى الوطنية المختلفة، في دعم نمو النشاط الاستثماري وتحفيز ارتفاع قيمة العقود المسندة بصفة عامة.

ومن المتوقع أن يستمر الزخم القوي للاستثمارات في القطاعات غير النفطية، مثل الطاقة والإنشاءات والصناعة، بما يساهم في الحد من آثار تقلبات أسواق الطاقة ودعم تدفقات مستدامة من المشاريع. وعلى مستوى الدول الخليجية، تقدر قيمة العقود المدرجة حالياً ضمن مرحلة ما قبل التنفيذ بنحو 1.9 تريليون دولار أمريكي، تستحوذ السعودية على الحصة الأكبر منها بنحو 50 في المائة. ومن المرجح أن يتم ترسية بعض من هذه المشاريع خلال فترة تتراوح بين 6 و12 شهراً، ما يشير إلى أن قيم العقود المسندة في العام 2026 قد تعادل مستويات العام 2025 أو حتى تتجاوزها، وفقاً للتحليلات الصادرة عن مجلة ميد.

وتتركز الحصة الأكبر من هذه المشاريع قيد الاعداد، بنسبة 36.9 في المائة، من مرحلة التصميم، في حين تقع نسبة 9.2 في المائة منها في مرحلة تقييم العطاءات. وعلى أساس كل دولة على حدة، تتصدر السعودية القائمة بقيمة تقدر بنحو 949.9 مليار دولار أمريكي من المشاريع في مرحلة ما قبل التنفيذ، تليها الإمارات (491.2 مليار دولار أمريكي)، ثم عمان (211.8 مليار دولار أمريكي)، فالكويت (115.1 مليار دولار أمريكي). ويساهم هذا الرصيد الضخم من المشاريع المخطط لها في تعزيز احتمالات انتعاش نشاط ترسية العقود بوتيرة قوية خلال العام 2026، بدعم من البيئة الاقتصادية المواتية، إلى جانب الإنفاق الحكومي الاستراتيجي.

انخفاضاً بنسبة 6.4 في المائة على أساس سنوي، متراجعاً إلى 6.0 مليارات دولار أمريكي في 2025 من 6.5 مليارات دولار أمريكي في 2024. وفي الوقت نفسه، واجه قطاع الطاقة انكماشاً كبيراً، حيث انخفض إجمالي قيمة العقود الممنوحة بنسبة 11.8 في المائة على أساس سنوي إلى 2.6 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 2.9 مليار دولار أمريكي في 2024. وحصل قطاع الطاقة على ثالث أعلى قيمة للعقود الممنوحة في قطر خلال العام.

عُمان

شهد إجمالي قيمة العقود المُنوَّحة في عُمان في العام 2025 انخفاضاً بنسبة 51.0 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 6.2 مليار دولار أمريكي، وهو أدنى مستوى في ثلاث سنوات، مقارنة مع 12.7 مليار دولار أمريكي في 2024. من حيث الأداء القطاعي، ورغم تسجيله انخفاضاً بنسبة 53.3 في المائة على أساس سنوي، تلقى قطاع النقل في عُمان أكبر قيمة للمشاريع الممنوحة في السلطنة خلال 2025، والتي بلغت مجمعة 1.7 مليار دولار مقارنة مع 3.6 مليارات دولار أمريكي في 2024. وجاء قطاع الغاز في السلطنة في المرتبة الثانية بإجمالي قيمة للمشاريع الممنوحة بلغ 1.2 مليار دولار أمريكي في 2025 مقارنة مع 2.2 مليار دولار أمريكي في 2024.

وفي الوقت نفسه، تلقى قطاع المياه في عُمان إجمالي قيمة للمشاريع بلغت 1.0 مليار دولار خلال 2025 مقارنة بالعام السابق. وكان أحد أبرز المشاريع الممنوحة في السلطنة خلال العام عقد الغاز بقيمة 683 مليون دولار أمريكي والذي منحتة «تنمية نفط عُمان» لشركة «سبيكتو» الكويتية لتطوير منشأة متكاملة للغاز الطبيعي. وبحسب التقارير، من المتوقع أن تنتج منشأة الغاز الطبيعي الغاز من حقلي «بدور» و«تيسير» في عُمان وسيتم تطويرها على مدى العامين والنصف القادمين.

البحرين

شهد إجمالي قيمة العقود المُنوَّحة في البحرين في العام 2025 انخفاضاً بنسبة 54.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي، وهو أدنى مستوى في أكثر من عقدين، مقارنة مع 3.1 مليارات دولار في 2024. من حيث الأداء القطاعي، تصدر قطاع الطاقة في المملكة القائمة بمشاريع بقيمة 500 مليون دولار أمريكي مُنحت في 2025، مرتفعة من 330 مليون دولار أمريكي في 2024. وجاء قطاع النقل في المملكة كثاني أكبر قطاع من حيث قيمة العقود الممنوحة في 2025، رغم تعرضه لانخفاض بنسبة 24.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 284 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 375 مليون دولار أمريكي. ووفقاً لميد، لم تُسجل أي مشاريع بارزة مُنحت في المملكة في قطاعات الكيماويات والنفط والغاز

في المقابل، تراجعت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في قطاع النقل بنسبة 21.7 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 1.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.4 مليار دولار أمريكي في العام 2024. ويلاحظ أن الجزء الأكبر من نمو سوق المشاريع الكويتية تحقق خلال النصف الثاني من العام 2025، إذ تم إسناد ما نسبته 70 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع خلال هذه الفترة. ووفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة ميد، سجلت الكويت أعلى قيمة لترسية مشاريع النفط والغاز منذ ثمانية أعوام، مع إبرام معظم هذه الصفقات في الأشهر الأخيرة من العام 2025. وبشكل إجمالي، تم ترسية 19 عقداً في قطاعات الطاقة بالكويت خلال العام، بقيمة إجمالية بلغت 1.9 مليار دولار أمريكي.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة ميد، تبلغ القيمة الإجمالية للعقود قيد الإعداد حالياً في الكويت أكثر من 115.0 مليار دولار أمريكي. ويقع ما نسبته 37.9 في المائة من هذه المشاريع في مرحلة الدراسة، تليها مرحلة التصميم بنسبة 21.2 في المائة، ثم مرحلة تقييم العطاءات بنسبة 19.6 في المائة. وعلى مستوى القطاعات، يستحوذ قطاع الطاقة على الحصة الأكبر من المشاريع قيد التطوير (26.9 في المائة)، يليه قطاع الإنشاءات (22.5 في المائة).

فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى الجاري تطويرها حالياً في البلاد، يعد مشروع مدينة صباح الأحمد السكنية، بميزانية تبلغ 19.3 مليار دولار أمريكي، أكبر مشروع تطوره المؤسسة العامة للرعاية السكنية في الكويت. وقد تجاوزت نسبة إنجازه 52 في المائة، ويشمل إنشاء نحو 11 ألف وحدة سكنية، و45 مدرسة، و70 مسجداً، إلى جانب عدد من المرافق الأخرى. أما على صعيد المشاريع الكبرى المرتقبة، فيتصدر القائمة مشروع السكك الحديدية الكويتية بقيمة 5 مليار دولار أمريكي، والذي يتضمن إنشاء شبكة سكك حديدية بطول 111 كيلومتراً لمسار أحادي. ويليه مشروع تطوير مدينة الصبية (مشروع الصابرية) بقيمة 4.6 مليار دولار أمريكي، والذي يشمل، من بين مراحله المختلفة، إنشاء 52,625 وحدة سكنية.

قطر

سجل إجمالي قيمة العقود المُنوَّحة في قطر زيادة متوسطة بنسبة 4.0 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 23.1 مليار دولار أمريكي في العام 2025 مقارنة مع 22.2 مليار دولار أمريكي في العام 2024، وفقاً لبيانات ميد. وقد دفع هذا التوسع في منح العقود بشكل رئيسي موجة كبيرة في قيمة مشاريع قطاع الغاز القطري، الذي سجل زيادة بمقدار الضعف ليصل إلى 12.3 مليار دولار أمريكي في 2025، مرتفعاً من 6.0 مليارات دولار في 2024. وشكل قطاع الغاز ما نسبته 53.2 في المائة من إجمالي العقود الممنوحة في البلاد خلال العام. وكان أحد عقود الغاز الهامة الممنوحة في قطر خلال 2025، وتحديدًا في الربع الرابع، هو عقد «التصميم الهندسي والتوريد والبناء والتركيب» بقيمة 4 مليارات دولار أمريكي للمرحلة الثانية من مشروع استدامة إنتاج حقل الشمال، الممنوح من قبل «قطر إنرجي للغاز المسال». وقد مُنح هذا العقد لتحالف مقاولين يضم «سايبيرم» (المقاول الإيطالي) وشركة «تشاينا أوفشور أويل إنجينيرينغ».

على العكس من ذلك، شهد قطاع النفط في قطر، وهو الأكبر تقليدياً من حيث قيمة المشاريع،

لتميزه وأدائه الاستثنائي

جمعية العلاقات العامة الكويتية: «بوبيان» أفضل إدارة خدمة عملاء على مستوى القطاع الخاص



د. محيسن والنصرالله يكرمان الدوب والصقعبي والعلي بالجائزة

مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة في الابتكار وجودة الخدمة.

واختتم الدوب بالتأكيد على أن هذه الجائزة تُعد إضافة جديدة إلى سجل بوبيان الحافل في جودة خدمة العملاء، واحتفاءً بشراكة طويلة المدى معهم، تعكس ثقتهم المستمرة ودورهم المحوري في مسيرة النجاح، مضيفاً "نحن في بوبيان نؤمن أن الحفاظ على مستوى عالٍ من جودة الخدمة يتطلب متابعة مستمرة وتقييماً دائماً لما نقدمه، لأن النجاح بالنسبة لنا يتمثل في مواصلة التقدم والتميز من خلال الالتزام بأفضل المعايير الدولية في خدمة العملاء."

احتياجاتهم المتغيرة وتمنحهم قيمة مضافة تعزز الثقة والولاء، مؤكداً أن ذلك يشكل جزءاً أساسياً من ثقافة بوبيان المؤسسية. وأشار الدوب إلى أن التميز في هذا المجال لا يأتي بالصدفة، بل هو نتيجة منهجية واضحة تعتمد على إجراء دراسات واستطلاعات رأي منتظمة، وتحليل مؤشرات الأداء وسلوك العملاء، إلى جانب تطبيق أفضل المعايير الدولية في إدارة تجربة العميل.

كما شدد على أن فرق العمل في بوبيان تمثل الركيزة الأساسية لهذا التفوق، حيث يجتمع الالتزام والخبرة وروح العمل الجماعي لتقديم تجربة عملاء متقدمة ومتماسكة، تسهم في ترسيخ

حقوق بنك بوبيان إنجازاً جديداً بحصوله على جائزة «أفضل إدارة خدمة عملاء على مستوى القطاع الخاص» المقدمة من جمعية العلاقات العامة الكويتية، وذلك خلال حفلها السنوي لجوائز الكويت للعلاقات العامة وخدمة العملاء، الذي أُقيم مؤخراً تحت رعاية وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، وبحضور وكيل وزارة الإعلام د. ناصر محيسن، ورئيس مجلس إدارة الجمعية جمال جاسم النصرالله، وعدد من الشخصيات وممثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص، في مكتبة الكويت الوطنية.

وجرى تسلم الجائزة نيابةً عن بنك بوبيان كل من المدير العام للخدمات المصرفية الشخصية بشار الدوب، والمدير التنفيذي لإدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية وليد الصقعبي، والمدير في إدارة جودة الخدمة إبراهيم العلي.

نضج تجربة العميل

وبهذه المناسبة، قال الدوب إن فوز بنك بوبيان بهذه الجائزة يُعد تأكيداً جديداً على تميزه وريادته في إدارة تجربة العملاء، مؤكداً أن هذا التكريم يعكس قدرة البنك على بناء علاقة متكاملة ومستدامة مع عملائه تقوم على الثقة، والتواصل الفعال، وجودة التجربة.

وأضاف أن جائزة جمعية العلاقات العامة الكويتية تكتسب أهمية خاصة كونها تصدر عن جهة مهنية متخصصة في إدارة التواصل المؤسسي والعلاقة مع مختلف الشرائح، وتُمنح للجهات الأكثر تميزاً في تطوير أساليب العلاقات العامة وخدمة العملاء وفق معايير احترافية دقيقة وبمشاركة نخبة من الخبراء، ما يعكس مكانتها في قياس مستوى التميز في إدارة تجربة العميل والتواصل المؤسسي.

وأوضح أن خدمة العملاء في بوبيان تقوم على نهج متكامل يبدأ من إدارة توقعات العملاء بدقة، وتحسين جودة الخدمة بشكل مستمر، وصولاً إلى تطوير حلول مصرفية تتوافق مع

عطائورات

مقاميس
maqames -perfume

55205700



مجلس الوزراء يوافق على قبول تبرع شركة علي الغانم وأولاده للسيارات بدوريات BMW X5



علي الغانم وأولاده للسيارات
Ali Alghanim & Sons Automotive



X5 لاستخدامها كدوريات رسمية، تعزيزاً للأمن والسلامة في البلاد. تُعد هذه المبادرة إسهاماً من الشركة في دعم الجهود الوطنية، وتجسيداً لمسؤوليتها الاجتماعية ومشاركتها الفعالة في خدمة الوطن والمجتمع.

في خطوة تُجسّد التلاحم بين القطاع الخاص والدولة لخدمة المجتمع وتعزيز قدرات الأجهزة الرسمية، وافق مجلس الوزراء الكويتي مؤخراً على قبول تبرّع شركة علي الغانم وأولاده للسيارات بطرازات BMW

تتيح للعملاء العديد من الميزات من خلاله

ABK Wealth Management تطلق تطبيق ABK Wealth Trade للتداول... للوصول إلى أسواق الخليج ومصر والولايات المتحدة الأمريكية



علي آتش:



شريف الرافعي:

• نمكّن المستثمرين عبر التطبيق الجديد من اغتنام الفرص بكفاءة وثقة من خلال منصة واحدة متكاملة

• الابتكار عنصر أساسي لدينا والتطبيق خطوة مهمة لتزويد العملاء بنظام شامل لإدارة الثروات

أطلقت ABK Wealth Management تطبيق ABK Wealth Trade للتداول، المنصة الجديدة التي تعزز وصول العملاء إلى الأسواق الإقليمية والعالمية بشكل كبير. وتُمكن المنصة الجديدة المستثمرين من التداول بسهولة في جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والولايات المتحدة الأمريكية من خلال واجهة واحدة متكاملة.

وتتوافر منصة ABK Wealth Trade للتداول عبر الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني abkwealth.com وتطبيقات الهواتف على نظامي iOS وأندرويد، مما يضمن سهولة الوصول إليها للمستثمرين في أي وقت ومن أي مكان.

ويعكس إطلاق التطبيق التزام ABK Wealth Management بأن تكون الشريك المحلي الموثوق للمستثمرين للوصول إلى الأسواق العالمية، مع الحفاظ على قوة ورؤية ودعم من مؤسسة محلية موثوقة.

وإضافةً إلى التداول في أسواق متعددة، تتيح المنصة للعملاء تحويل الأموال بين حساباتهم بعملة مختلفة، وتمويل حسابات التداول بسهولة باستخدام مجموعة متنوعة من الطرق المريحة، بما في ذلك التحويلات المصرفية. ويمكن لعملاء البنك الأهلي الكويتي إجراء التحويلات بسهولة من خلال تطبيق البنك. وتعزز هذه الميزات المرونة والكفاءة للمستثمرين الذين يديرون محافظ استثمارية متنوعة في دول متعددة.

وتُعدّ هذه المبادرة جزءاً من نهج ABK Wealth Management القائم على الابتكار المستمر، والذي يهدف إلى تقديم تجربة متكاملة وسلسلة لإدارة الثروات. ومن خلال دمج إمكانيات التداول والتمويل وإدارة الحسابات في منصة واحدة، تواصل الشركة تطوير خدماتها لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمستثمرين اليوم.

شريك حقيقي

بهذه المناسبة، صرح الرئيس التنفيذي في ABK Wealth Management شريف الرافعي "إن إطلاق التطبيق الجديد يؤكد التزامنا بأن نكون شريكاً محلياً بنطاق عالمي حقيقي، ويعد الابتكار عنصراً أساسياً في إستراتيجيتنا، ويمثل تطبيق ABK Wealth Trade خطوة مهمة نحو تزويد عملائنا بنظام متكامل وشامل لإدارة الثروات يواكب المستقبل".

من جهته، قال رئيس إدارة التداول في الشركة علي آتش "تُعدّ منصة ABK Wealth Trade ثمرة مباشرة لتركيزنا على الابتكار والتزامنا بتسهيل رحلة الاستثمار لعملائنا. ومن خلال توفير الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية الرئيسية، إلى جانب

خيارات تمويل مرنة وتحويل عملات متعددة، تُمكن المستثمرين من اغتنام الفرص بكفاءة وثقة عبر منصة واحدة".

وستواصل ABK Wealth Management سعيها نحو الابتكار في جميع منتجاتها وخدماتها لتطوير التطبيق وتقديم أفضل الحلول المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائها.

للمزيد من المعلومات حول تطبيق ABK Wealth Trade، يرجى التواصل مع ABK Wealth Management على الرقم 18291829 أو إرسال بريد إلكتروني على trade@abkwealth.com أو زيارة الموقع الإلكتروني www.abkwealth.com

إخلاء مسؤولية... أغراض ترويجية

تم إعداد محتوى هذا الإعلان لأغراض ترويجية فقط، ولا يفسر على أنه نصيحة مالية أو عرض لشراء أو بيع أي ورقة مالية أو التعامل على أي منتج أو تقديم وعود أو الترويج لتحقيق نتائج إيجابية عند الاستثمار أو تقديم ضمان ضد الخسائر الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية، وعلى المستثمر إجراء دراسته الخاصة والتشاور مع مستشاريه الماليين المؤهلين قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار من عدمه.



ABK Wealth Trade
تطبيق جديد لتداول آمن،
سهل وسريع



ABKWEALTH.COM

تأكيداً على دوره في تمكين رواد الابتكار وتعزيز الاقتصاد الرقمي الوطني

KIB يشارك في برنامج «مطور» أكبر فعالية لدعم الابتكار في مشاريع التكنولوجيا المالية على مستوى الكويت

مصارف الكويت يعكس توجهاً وطنياً راسخاً نحو الابتكار والتقدم الرقمي، ويوجه رسالة واضحة حول جاهزية دولة الكويت لتبني نماذج مالية مستقبلية، وتعزيز التكامل والتعاون بين البنوك ورواد التكنولوجيا المالية.”

ويهدف برنامج “مطور” الفعالية الأكبر لدعم الابتكار في مشاريع التكنولوجيا المالية على مستوى الكويت إلى رعاية الكفاءات المحلية واستثمار الطاقات الابتكارية في القطاع المالي. ويقدم البرنامج المكثف، الذي يمتد على مدى أربعة أشهر، ورش عمل متخصصة بإشراف خبراء، وجلسات إرشاد فردية، وفرص تعاون مع مختصين من داخل الكويت وخارجها. وإلى جانب الجوائز المالية التي تبلغ قيمتها الإجمالية 60 ألف دينار كويتي، يحرص البرنامج على ترك أثر ملموس وطويل الأمد من خلال تمكين المشاركين بالمهارات والثقة اللازمة لتحويل أفكارهم إلى حلول قابلة للتطبيق العملي في السوق.

لقد شهدت المبادرة تفاعلاً واسعاً يعكس روح الإبداع والطموح لدى الشباب الكويتي، ويعزز التفاؤل بمستقبل ريادة التكنولوجيا المالية في البلاد. ويتضمن البرنامج مسارين رئيسيين: الأول مخصص للأفراد والشركات الناشئة التي تحمل أفكاراً في مراحلها المبكرة، والثاني موجه للمشاريع المتقدمة التي تسعى إلى التطوير والتوسع.

تجدر الإشارة إلى أن KIB، من خلال مشاركته في مبادرات نوعية مثل برنامج “مطور”، يواصل دعم رؤية بنك الكويت المركزي في تعزيز الابتكار، وتسريع التحول الرقمي، وتنويع الاقتصاد، مؤكداً التزامه الدائم بالمبادرات التي تسهم في تمكين المواهب، ودعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال، والمساهمة في صياغة مستقبل مالي مستدام وتنافسي للكويت.



خالد السميّط

وأضاف: “ما يميّز برنامج “مطور” قدرته على نقل الابتكار من حيز الأفكار إلى واقع عملي ملموس، إذ يتجاوز طرح الرؤى إلى تمكين المشاركين بالأدوات العملية، وبناء العقلية الإبداعية، وتوفير الإرشاد المتخصص اللازم لتحويل الطموحات إلى نتائج قابلة للتنفيذ، بما يشكل ركيزة أساسية لتسريع نضج منظومة التكنولوجيا المالية في الكويت.”

كما شدد السميّط على أهمية التعاون المؤسسي، قائلاً: “إن الدعم القوي الذي يوفره بنك الكويت المركزي واتحاد

تأكيداً على التزامه المتواصل بدعم الابتكار المالي وتمكين الكفاءات الوطنية، وبما يسهم في تعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني، أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن مشاركته في برنامج “مطور”، أول وأكبر فعالية لدعم الابتكار في مشاريع التكنولوجيا المالية على مستوى الكويت، والذي يُنظّم من قبل اتحاد مصارف الكويت بتوجيه ودعم من بنك الكويت المركزي.

وفي إطار أنشطة البرنامج، شارك خالد السميّط، المدير التنفيذي للمصنع الرقمي في KIB، متحدثاً في إحدى الجلسات التدريبية وورش العمل، حيث استعرض عدداً من المحاور الرئيسية المرتبطة ببناء شراكات فعّالة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

وركّزت الجلسة على مفهوم الشراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech)، وأهمية تحديد المشكلة والحاجة الفعلية التي تعالجها الحلول التقنية، إلى جانب تسليط الضوء على آليات إدارة الشراكة والتنقل بين مراحلها المختلفة. كما تناولت الجلسة نماذج الشراكات المختلفة المعتمدة في القطاع المالي، ودورة حياة الشراكة من مرحلة الفكرة والتخطيط، وصولاً إلى التنفيذ والتوسع، مع التأكيد على أهمية اختبار الحلول التقنية من خلال تجارب تشغيلية (Pilot Exercises)، وتقييم نتائجها بشكل منهجي قبل الانتقال إلى مرحلة التوسع والتطبيق على نطاق أوسع، بما يضمن تحقيق قيمة مضافة مستدامة للطرفين.

وفي تعليق له على المشاركة، قال السميّط: “شكلت مشاركتي في برنامج “مطور” تجربة ثرية وملهمة، إذ وفر منصة تفاعلية مفتوحة لتبادل الرؤى والأفكار، واستكشاف آفاق التعاون البناء بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية، انطلاقاً من فهم واضح للمشكلة والحل، ووصولاً إلى اختبار الحلول وتطويرها بشكل عملي وقابل للتطبيق.”

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

في إطار جهوده لتعزيز منتجات التمويل المتكاملة للعملاء

بيت التمويل الكويتي استعرض حلوله التمويلية المبتكرة بمعرض «بيت العمر»



الوزير عبداللطيف المشاري في جناح بيت التمويل الكويتي في معرض بيت العمر

العمر» استمراراً لريادته ودوره الاقتصادي في تمويل البناء وتجهيزات المنازل، ودعمًا لقطاع الصناعات والبناء، ومساهمةً في تحفيز الحركة الاقتصادية، وتوفير التمويل المناسب للعملاء بأفضل وأسهل الطرق. وشهد المعرض مشاركة أكثر من 140 شركة من مختلف القطاعات والجهات الحكومية والخاصة تحت سقف واحد، بما يتيح لمالكي القسائم الجديدة فرصة الاطلاع على أحدث المنتجات والخدمات المتطورة، وتلبية جميع احتياجاتهم في مختلف مراحل البناء، وقد شمل المعرض شركات متخصصة في المصاعد، والألمنيوم، والإضاءة، وأنظمة التكييف، والأبواب، والمطابخ، والرخام، والأصباغ، وأحواض السباحة.

الأول من نوعه في الكويت، والذي يتيح للعملاء الحصول على تمويل بضمان السبائك المتوفرة بحساب الذهب الخاص بهم، وبذلك تتوفر للعملاء فرصة الاستفادة من قيمة الذهب دون الحاجة إلى بيعه، ويعد المنتج أحد أبرز وأهم الحلول التمويلية الجديدة الهادفة إلى تطوير تجربة العملاء وتلبية احتياجاتهم. إضافة إلى ذلك، يقدم بيت التمويل الكويتي خدمة تأجيل الأقساط التي تتيح للعميل إمكانية تأجيل قسط واحد بالسنة، الأمر الذي يمنح العميل مرونة في تغيير الشهر المراد تخطيه سداًه كل سنة خلال فترة التمويل حسب احتياجاته الشخصية. وتأتي مشاركة بيت التمويل الكويتي في معرض «بيت

شارك بيت التمويل الكويتي في معرض «بيت العمر» أكبر معرض متخصص في البناء والتشطيبات والتجهيزات المنزلية، والذي أقيم خلال الفترة من 8 إلى 13 يناير الجاري على أرض المعارض في مشرف، تحت رعاية وحضور وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف حامد المشاري.

وتواجد في جناح بيت التمويل الكويتي في المعرض فريق متخصص لتقديم الاستشارات والرد على استفسارات الزوار والعملاء، حيث تم استعراض مجموعة متكاملة من الخدمات والحلول التمويلية التي تلبي مختلف احتياجات البناء والتجهيز المنزلي في جميع المراحل.

واستعرض بيت التمويل الكويتي عبر جناحه في المعرض باقة متميزة من خدمات التمويل التي تشمل تمويل متطلبات البناء والأعمال الإنشائية بطريقة سداد ميسرة، وقدم البنك عروضاً متميزة بالتعاون مع نخبة من الموردين في السوق المحلي، بما يتزامن مع حركة النمو في القطاع العقاري والانشائي التي تشهدها البلاد.

ويقدم بيت التمويل الكويتي منتجات تمويلية متميزة ومتنوعة كمنتج التمويل الإسكاني الذي يندرج تحته شراء وبناء وترميم العقار بتمويل يصل لغاية 70 ألف دينار وبمدة ائتمانية تصل إلى 15 سنة، بالإضافة إلى الامتيازات التي يقدمها البنك لعملائه، ومنها فترة سماح تصل لغاية 12 شهر لاستحقاق القسط الأول من تاريخ الحصول على التمويل.

وتشمل الحلول التمويلية التي يقدمها بيت التمويل الكويتي حلولاً متنوعة كالتمويل مقابل ضمان مالي، وهو تمويل تجاري للأفراد، ويكون بضمان الحجز على وديعة العميل دون كسر الوديعة مع استفادة العميل من أرباح الوديعة. ويمكن تقديم طلب التمويل عبر KFHonline. ويوفر بيت التمويل الكويتي منتج "التمويل بضمان الذهب"

عطورات

مقام

maqames -perfume

55205700



«أسيكو» و«بنك الكويت الوطني» في شراكة استراتيجية لتقديم حلول تمويلية وعروض حصرية لأصحاب البيوت



أسيكو والوطنى في شراكة استراتيجية

في خطوة تجسد التزامها الدائم بدورها كمجموعة صناعية وطنية تعمل لخدمة المجتمع الكويتي عن طريق تقديم مواد وخدمات البناء وفق أعلى معايير الجودة، أعلنت «أسيكو المجموعة» عن توقيع شراكة استراتيجية مع بنك الكويت الوطني لتقديم حلول متكاملة لعملاء البنك تسهل رحلة بناء «بيت العمر» عبر حزمة من المزايا التمويلية والتسويقية المتكاملة التي تجمع بين مرونة التمويل وجودة التنفيذ والقيمة المضافة ما بعد البناء.

شراكة وطنية تضع العميل في المقدمة

وبهذه المناسبة صرحت رئيس قطاع التسويق والعلاقات العامة وخدمة العملاء لدى أسيكو المجموعة رزان الروضان: «إن هذه الشراكة مع بنك الكويت الوطني تمثل لحظة فخر في مسيرة إنجازات المجموعة وتُعد من المبادرات التي نحرص دائماً عليها للمساهمة في تحقيق حلم كل مواطن في تسهيل عملية بناء بيت العمر، إذ نؤمن بأهمية مثل هذه الشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات رائدة مثل بنك الكويت الوطني الذي يجمع بين الريادة المصرفية والالتزام بخدمة المجتمع».

وتابعت: «إن هذا التعاون ليس وليد اللحظة، بل يستند إلى محطات نجاح عديدة تعكس الثقة المتبادلة والتميز». وأضافت أن «أسيكو» بصدد إبرام شراكات استراتيجية مع عدد من البنوك المحلية، الأمر الذي يؤكد حرص الشركة على وضع معايير جديدة في تقديم حلول متكاملة وأنظمة متنوعة لبناء البيوت، تجمع بين الجودة العالية من ناحية والتمويل الميسر من ناحية أخرى.

أما على صعيد التمويل، فيقدّم بنك الكويت الوطني تمويلًا يصل إلى 70,000 دينار كويتي بفترة سداد تمتد حتى 15 سنة، مع فترة سماح تصل إلى 12 شهراً. كما يوفر البنك قرضاً استهلاكياً يصل إلى 25,000 دينار كويتي بصفر أرباح ولفترة سداد تصل إلى 3 سنوات. إضافة إلى ذلك، سيستفيد عملاء أسيكو من جميع المزايا والخدمات التي يقدمها بنك الكويت الوطني ضمن برنامج (المنزل من الوطني).

مزايا حصرية وحلول تمويلية

ومن بين المزايا التي تقدّمها هذه الشراكة لعملاء « بنك الكويت الوطني » الذين يوقعون عقد بناء مع «أسيكو» هدايا نقدية بقيمة 2,500 د.ك و 1,500 حسب قيمة العقد مقدمة من شركة أسيكو. بالإضافة إلى ذلك، يحصل عملاء « بنك الكويت الوطني » على الخصومات التي توفرها «أسيكو» لدى شركائها لمساعدة أصحاب البيوت في مرحلة التشطيبات.

في إطار استراتيجية البنك لتقديم خدمات مبتكرة تلبي تطلعات عملائه

«المنزل» من «الوطنى»... أكبر برنامج متخصص في توفير حلول تمويلية لبناء وترميم وتجديد المنازل

- مزايا مصممة خصيصاً لتمكين العملاء من بناء وترميم وتجديد منازلهم والحصول على بيت الأحلام من خلال التعاون المثمر مع شركاء استراتيجيين
- برنامج المنزل يعزز مكانة «الوطنى» كمؤسسة مالية رائدة تضع احتياجات عملائها في صميم أولوياتها

محورية في حياة كل فرد، تعكس تطلعاته وأسلوب حياته. ومن هذا المنطلق، صمم «الوطنى» برنامج المنزل لتكون تجربة متكاملة تبدأ من الفكرة وتنتهي بتحقيق الحلم، مدعومة بحلول تمويلية مرنة وشراكات استراتيجية مع نخبة من العلامات التجارية الرائدة في السوق المحلي.

كما يحرص البنك على أن يكون جزءاً من رحلة عملائه نحو تحقيق أحلامهم السكنية، سواء عبر القروض السكنية أو برنامج المنزل، تأكيداً لالتزامه الراسخ بمواصلة الابتكار وتقديم الأفضل دائماً.

وفي هذا الإطار، لا يكتفي «الوطنى» بتقديم مجرد تمويل، بل يوفر لعملائه منظومة متكاملة من الخدمات التي تجعل رحلتهم نحو بيت العمر أكثر سلاسة وراحة، الأمر الذي يعكس التزامه العميق بتعزيز جودة حياة عملائه، ويؤكد ريادته في تقديم حلول مصرفية مبتكرة تركز على الشراكة والثقة والقيمة المضافة.

ويأتي برنامج المنزل من الوطني ضمن استراتيجية بنك الكويت الوطني لتعزيز مكانته كمؤسسة مالية رائدة تضع احتياجات عملائها في صميم أولوياتها، وتسعى باستمرار لتقديم حلول مبتكرة تعزز من تجربتهم المصرفية، وتواكب تطلعاتهم نحو حياة أكثر استقراراً ورفاهية.

كما يواصل «الوطنى» الاستثمار في تطوير خدماته المصرفية الشخصية والرقمية، بما يلبي احتياجات عملائه ويعزز من تجربتهم المصرفية.



– «الوطنى» يوفر لعملائه

منظومة متكاملة من الخدمات

التي تجعل رحلتهم نحو بيت

الأحلام أكثر سلاسة وراحة

يعد برنامج المنزل، الذي أطلقه بنك الكويت الوطني مؤخراً، أكبر برنامج متخصص في توفير حلول تمويلية لترميم وتجديد المنازل.

ويأتي إطلاق هذا البرنامج في إطار استراتيجية «الوطنى» الهادفة إلى تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تلبي تطلعات العملاء وتواكب احتياجاتهم المتغيرة في مختلف مراحل حياتهم، وكجزء من التزام البنك بدعم عملائه، سواء في بناء أو تجديد وترميم منازلهم، من خلال توفير حلول تمويلية مرنة وشاملة.

ويهدف «الوطنى» من برنامج المنزل إلى ترسيخ مكانته كشريك التمويل المفضل في السوق المحلية، عبر تقديم تجربة متكاملة تبدأ من التخطيط وحتى التنفيذ، وتشمل خيارات تمويل مصممة خصيصاً لتناسب احتياجات العملاء الفردية، سواء كانوا يسعون لتجديد منازلهم، تأثيثها، ترميمها أو حتى البدء في بنائها من الصفر.

قروض شخصية لغاية 95 ألف دينار كويتي مصممة حسب احتياجات العميل السكنية لبناء بيت الأحلام وشراء جميع مستلزمات المنزل.

شروط سداد مرنة تتناسب مع دخل العميل وظروفه المالية.

فترة سماح لغاية 12 شهراً.

سرعة في الإجراءات ومعالجة الطلبات.

ويؤمن بنك الكويت الوطني بأن امتلاك منزل الأحلام هو أكثر من مجرد هدف مالي، فهو محطة

برنامج ZGI يغلق بنجاح جولة المبادرين العرب مع كبرى شركات التكنولوجيا في وادي السيليكون

«زين» تضع 11 شركة عربية ناشئة على مائدة ابتكارات عاصمة التقنية

ZGI الجسر الرقمي بين الابتكارات المحلية في المنطقة وعمالة التكنولوجيا في العالم

الدخول إلى السوق، إلى جانب إرشادات عملية لبناء المنتجات وفق أساليب حديثة، بما فيها بناء التطبيقات من غير البرمجة عبر الذكاء الاصطناعي، وربط قرارات المنتج بأسس واجهة وتجربة المستخدم، والتطوير المرتكز على احتياجات العملاء.

وركّز البرنامج بشكل قوي على الجاهزية لجمع التمويل وفهم صفقات الاستثمار، عبر موضوعات شملت جمع التمويل، وأكثر الأخطاء القانونية شيوعاً وكيفية تفاديها، وحقوق المستثمرين وجولات التسعير، والنمذجة المالية، وإتقان إعداد عرض المستثمرين، بهدف ضمان قدرة المبادرين على التعامل مع بيئة الاستثمار بثقة.

واختتمت رحلة التعلم برؤى استراتيجية حول التوسع وخلق القيمة على المدى الطويل، ومسارات الخروج عبر الاندماج أو الاستحواذ، لمساعدة المشاركين على ربط التنفيذ اليومي بقرارات المؤسسين التي تُشكّل النتائج على المدى البعيد.

عمالة التكنولوجيا

شملت هذه الجولة زيارات لمعالم التكنولوجيا ومراكز الابتكار في عاصمة التقنية، مثل زيارة شركة NVIDIA والتعرّف على برنامج NVIDIA Inception المُخصّص للشركات الناشئة، وهي الزيارة التي عزّزت فهم المبادرين للبنية التحتية التي تقف وراء منظومات الذكاء الاصطناعي الحديثة، وكيف يمكن للبرامج المُخصصة أن تدعم المصادقية والتمكين التقني ومسارات الشراكة.

واطّلع المبادرون على تجارب الابتكار في الحوسبة المُتقدّمة والذكاء الاصطناعي ضمن بيئة بحثية غنية عبر زيارة مركز جينسن هوانغ للهندسة في جامعة ستانفورد، ما ساعدهم على ربط الأبحاث المُتقدّمة بإمكانات المنتجات والتميّز طويل الأمد، واستُكمّلت التجربة بجولة ثرية في مرافق جامعة ستانفورد، التي أبرزت كيف يمكن للجامعات أن تعمل كمحرّكات للشركات الناشئة عبر تدفّق المواهب وتسويق الأبحاث وتكثيف شبكات المبادرين.

وفي المقر الرئيسي لـ Google بمدينة ماونتن فيو، تعرّف المشاركون كيف تعمل شركات المنصّات العملاقة على تعزيز الابتكار عبر التجربة والتفكير المنظومي وتطوير المنتجات بسرعة، كما عزّزت الزيارة إلى مقر Apple أهمية حرفية المنتج وتجربة المستخدم كميزة تنافسية.

وتضمنت جولة المبادرين زيارة شركة Tesla، التي شهدت عرضاً لسيارة Cybertruck الكهربائية وتجربة قيادتها، ما أتاح نظرة قريبة على كيفية اقتران الرؤية الجريئة للمنتج بتنفيذ صارم، وكيف يمكن للهندسة والسرعة القصوى وإثارة حماس المستخدم أن تتحد لتعظيم الأثر.

وخاض المشاركون تجربة لفهم كيفية تشغيل قادة التكنولوجيا العالميين لأعمالهم على نطاق استثنائي، فقد جسدت الزيارة إلى مركز تنفيذ الطلبات لدى Amazon مفهوم التميّز التشغيلي عملياً، بما يترجم إلى دروس في الانضباط الإجرائي وتصميم الأنظمة وتجربة العميل القائمة على التنفيذ.

وتضمّن برنامج هذه الجولة أيضاً زيارة شركة InOrbit، وهي توفر بيئة ابتكار في



المبادرون في مقر بمدينة



أحد المبادرين يستعرض شركته الناشئة أمام خبراء الابتكار والمستثمرين



المشاركون في مقر



برنامج التسريع العالمي ضم جلسات مكثفة ومعسكرات تدريبية مُنظمة

المبادرون سلسلة من الجلسات المكثفة والمعسكرات التدريبية التي تناولت مُتطلّبات المنافسة في وادي السيليكون، بدءاً من فهم عميق لآليات المنظومة هناك، وكيف يمكن لرؤاد الأعمال بناء علاقات وثيقة مع المستثمرين وشركاء الأعمال، وغيرها من الأساسيات.

وقام المبادرون بتسريع ركائز بناء الشركات الناشئة عبر ورش عملية وجلسات إرشاد فردية شملت عقلية ريادة الأعمال، وتطوير عرض القيمة وبناء الشخصيات (personas)، وهندسة نماذج الأعمال، وتنفيذ استراتيجيات

فعلية، إلى جانب حلقات نقاشية وجلسات حوارية حول التوجهات الناشئة مع فرص لبناء العلاقات مع المُستثمرين والمُبتكرين، إضافةً إلى الحدث الرئيسي وهو يوم Demo Day الذي أتاح للمُبادرين اختبار منصّاتهم، وتوسيع علاقاتهم، وبناء تجارب غنية من قلب وادي السيليكون.

معسكرات التدريب

انطلقت محطة التسريع بالتعاون مع Vi-branium VC، وهو صندوق رأس مال جريء رائد مُتخصّص في الاستثمار بالشركات الناشئة ومقرّه وادي السيليكون، حيث خاض

كشفت مجموعة زين أن برنامجها الإقليمي Zain Great Idea أغلق بنجاح الجولة الدولية لـ (11 شركة ناشئة) في وادي السيليكون بعد فترة من اللقاءات والجلسات مع عدد من كبرى الشركات التكنولوجية العالمية التي امتدت على مدار أسبوعين.

وأوضحت المجموعة أن برنامجها ZGI لتسريع الأعمال جمع في النسخة الحالية قادة مؤثرين في الابتكارات التكنولوجية من 6 أسواق لعملياتها في المنطقة، بهدف التزود بالمعرفة التقنية، ممارسة التفكير الاستراتيجي، التفاعل مع الخبراء العالميين، تبادل الخبرات، بناء هياكل أعمال مرنة، والتركيز على كيفية توقع التحديات والفرص.

وذكرت زين أن برنامج ZGI اكتسب في النسخة الحالية سمة مسرعات الأعمال الإقليمية بعد المشاركة الواسعة لعدد من الشركات العربية الناشئة، حيث أصبح البرنامج منصة إقليمية تصنع الفرص وتفتح آفاقاً من النمو أمام رواد الأعمال.

وبيّنت المجموعة أن هذه المرحلة التوسعية للبرنامج جاءت مدفوعة بالدعم الإرشادي والتقني الذي قدمته شركة Zain Ventures - الذراع الاستثماري للمجموعة المتخصصة في التكنولوجيات الناشئة - وشركة ZainTECH - الذراع الإقليمي للمجموعة في حلول الاتصالات وخدمات السحابة والأمن السيبراني - لحشد القدرات والإمكانات الداخلية لعملياتها بهدف تعزيز التحول الرقمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي.

وأكدت زين أن البرنامج منذ انطلاسته الأولى في الكويت نجح في إحداث تأثيرات إيجابية في بيئة أعمال الشركات الناشئة، مبينة أن النسخة الحالية جعلته جسراً رقمياً بين الابتكارات المحلية لأسواق المنطقة وشركات التكنولوجيا العالمية، فالاستثمار في الطاقات والعقول المبدعة هو الهدف الأساسي لدفع عجلة الاقتصاد المعرفي.

الجدير بالذكر أن هذه المشاركة الإقليمية ضمت مُبادرين من 11 شركة تكنولوجية ناشئة تم اختيارها من الكويت، البحرين، العراق، الأردن، السعودية، والإمارات، حيث شارك المبادرون في برنامج مُصمّم بعناية في بالو ألتو بولاية كاليفورنيا، بهدف صقل الأسس التشغيلية للأعمال، ورفع جاهزيتهم للاستثمار، وتوسيع شبكاتهم على المستوى العالمي.

وتعتمد هذه المرحلة على إرث ZGI الحافل في تمكين المُبادرين من الوصول والإرشاد والتمويل والتجارب العالمية، كما تعكس دور زين الاستراتيجي في بناء منظومات ريادة الأعمال عبر فتح مسارات تُساعد رواد الأعمال على توسيع نماذج أعمال مُستدامة، واستكشاف شراكات جديدة على مستوى المنطقة وخارجها.

4 مسارات

وشاركت هذه الشركات على مدار أسبوعين في برنامج شامل جمع بين التعلم الأكاديمي والتعرّض للخبرات والتفاعل، حيث انطلقت هذه الجولة في أربع مسارات: جلسات مكثفة، معسكرات تدريبية مُنظمة لتسريع القدرات الجوهرية للشركات الناشئة، زيارات ميدانية إلى كبرى شركات التكنولوجيا، وأخيراً مسار مراكز الابتكار لترجمة المعرفة إلى ممارسة

النسخة الأخيرة من ZGI شهدت تمثيلاً إقليمياً قوياً للمبادرين الشباب من 6 أسواق في المنطقة

المبادرون العرب خاضوا مسارات من التطوير والتدريب لتنفيذ استراتيجيات سوقية وبناء شراكات استثمارية

غامرة بزاوية 360 درجة تدعم التعافي الجسدي والمعرفي ضمن بيانات واقعية. وممثل زين الكويت أيضاً أحمد الإبراهيم، وهو الشريك المؤسس لـ theQA، أول منصة أبحاث في الكويت تربط العلامات التجارية بمشاركين محليين موثقين للحصول على رؤى سريعة وعالية الجودة، إلى جانب عيد المجيب مؤسس «تنمية»، وهي منصة عربية تمكن المبدعين وصناع المحتوى من تحقيق الدخل من المحتوى والمنتجات الرقمية بسهولة وفي مكان واحد.

وقدمت حنان الكليب مع بسمة الحميضي، الشريكتان المؤسستان لمنصة Playbook Kuwait أفكار مبتكرة لتسهيل اكتشاف وحجز حفلات الأطفال لأولياء الأمور، ومساعدة المزودين على تنمية أعمالهم.

شارك في هذه الجولة راشد ويوسف العتيبي، الشريكان المؤسسان لـ Outing، وهي منصة كويتية موثوقة لحجز الشاليهات والفلل ومنازل العطلات المعتمدة، مع مدفوعات آمنة وقوائم موثوقة، واكتملت قائمة ممثلي زين الكويت بعبدالوهاب الطبطبائي، الشريك المؤسس لمنصة «فرح»، وهي وجهة رقمية شاملة لتخطيط حفلات الزفاف وتبسيط رحلة التحضير للزواجين.

شاركت كل من مها ولين الرصيص من زين السعودية، الشريكتان المؤسستان لـ WePay، وهي منصة تقنية مالية تعتمد نموذج الحساب الوسيط (Escrow) لتعزيز أمان المعاملات وبناء الثقة بين البائعين والمُشتريين، أفراداً كانوا أم شركات.

شارك غسان أصفهاني من زين البحرين، وهو الشريك المؤسس لمنصة «وجبة» التي تُساعد شركات الأغذية والمشروبات على بيع فائض الطعام بأسعار مُخفضة، بما يقلل الهدر ويستعيد الإيرادات ويجعل الوجبات أكثر إتاحة من حيث التكلفة، ومن زين العراق، قَدَم خالد السعدي شركة «جميلة.كوم»، وهي منصة إلكترونية تربط البائعين بالمُشتريين وتُمكن التجارة الرقمية وإدارة المخزون وتبسيط سير عمل سلاسل الإمداد.

وشارك أحمد السيف من زين الأردن، وهو مؤسس Alfredo EdTech، المنصة التعليمية الشاملة التي تخدم أكثر من 12,000 طالب في 16 دولة، وتُركّز على توسيع الوصول إلى تعليم عالي الجودة على نطاق واسع.

وضّمت هذه الجولة الدولية تمثيلاً من شركة ZainTECH في الإمارات، حيث جاءت كوثر طاهر - مؤسس MeNOW Health - بحل تقني في مجال صحّة المرأة يدعم النساء المُهمّشات عبر الجمع بين العلم والتعاطف والابتكار لخلق تجارب صحية أكثر وعياً وتمكيناً.

تُوج برنامج ZGI مؤخراً بجائزة «القوة الناشئة في عالم الأعمال» خلال الحفل السنوي لجوائز Corporate Startup Stars الذي أقيم في مقر غرفة التجارة الدولية (ICC) بالعاصمة الفرنسية باريس، وقد أبرز هذا التتويج الدولي مكانة زين الريادية في مجالات الابتكار، وتسريع الشركات الناشئة في أسواق المنطقة لأكثر من 15 عاماً.

سلّطت هذه الجائزة أيضاً الضوء على الشراكات العالمية التي جعلت من الابتكار ركيزة أساسية في استراتيجيات الأعمال، وإطلاق برامج تسريع، وبناء الشركات الجديدة، وعقد اتفاقيات تعاون مع صناديق رأس المال الجريء، وتعزيز ريادة الأعمال الداخلية.



جانب من الزيارة إلى مركز تنفيذ الطلاب في



صورة جماعية في جامعة ستانفورد



صورة جماعية في مقر



فبادرو في كاليفورنيا



مبادرون عرب من ٦ أسواق إقليمية شاركوا في تجربة زين العالمية

قادت نور الفضلي من زين الكويت منصة VEHAB، وهي منصة واقع افتراضي تُعيد تشكيل تجربة التأهيل الصحي عبر محاكاة

المختلفة في المنطقة، حيث عملوا على معالجة تحديات واقعية عبر حلول قابلة للتوسع مدعومة بالتكنولوجيا.

مجال الروبوتات تُركّز على تشغيل الروبوتات على نطاق واسع، حيث استكشف المبادرون مُتطلّبات النشر الواقعي من تنسيق العمليات والمراقبة إلى الاعتمادية وتكامل سير العمل. الجدير بالذكر أن هذه الجولة من البرنامج عمقت فهم المبادرين للمنظومة الأوسع ومتطلبات بناء شركات مستعدة للاستثمار، فخلال الرحلة إلى Atlassian، وهي شركة برمجيات عالمية تساعد منتجاتها الفرق على التعاون وإدارة العمل، تعرّف المبادرون على كيفية دعم منصة Atlassian للشركات الناشئة للمبادرين لبناء المصداقية وتوسيع الانتشار عبر نمو يقوده النظام البيئي والشراكات والتكاملات مع منصات بمستوى المؤسسات الكبرى.. ومن المحطات الرئيسية لهذه الجولة زيارة متحف تاريخ الكمبيوتر، والتي ربطت موجة الذكاء الاصطناعي الحالية بمسار التحولات التقنية السابقة، بما عزّز دروساً قيّمة حول تبني التقنيات عبر الأجيال وتوقيت إطلاق المنتجات وغيرها، أما في الزيارة إلى بنك Five Star، كما اطلع المشاركون على البنية المالية التي تسند الشركات عالية النمو، بما في ذلك قيمة الجاهزية التشغيلية والانضباط الذي يفضّله المستثمرون.

واكتسب المؤسسون منظوراً عملياً حول كيفية تنظيم الشركات المدعومة برأس المال الجريء لهياكل الملكية خلال زيارة Carta، وهي منصة للأسواق الخاصة تدعم إدارة الملكية وجداول المساهمين وتعرفوا على كيف تصبح بيانات الملكية من الأصول الاستراتيجية مع نمو الشركات وجمعها للتمويل وتوسّعها وتوظيفها للكفاءات.

بناء العلاقات

أتاح هذه الجولة عدّة فرص للمبادرين للانخراط في منظومة وادي السيليكون من خلال محطات مُنظمة لبناء العلاقات والتعلّم، فعبر مجموعة من النقاشات والتجمّعات المميزة، حيث استكشف المبادرون كيف تقوم التحولات الناشئة من بنى البيانات إلى التحول في سير العمل المدفوع بالذكاء الاصطناعي، بإعادة تشكيل أولويات المستثمرين والمُشتريين من فئة المؤسسات.

وساعدت هذه التجارب المشاركين على رفع وعيهم بالسوق، واختبار افتراضاتهم في حوارات مباشرة، وتوسيع شبكاتهم مع أقرانهم وأطراف المنظومة في بيئة تقوم على تعاون عالي الوتيرة.

Demo Day

عزّزت تجربة التسريع العالمي جاهزية المبادرين لتقديم عروضهم عبر تدريبات مُنظمة، وتحسين العروض التقديمية، وجولات متعددة من إعادة صياغة المحتوى لرفع الوضوح وتماسك السرد وجاذبية العرض للمستثمرين.

واختتمت الرحلة بالحدث الرئيسي وهو يوم الـ Demo Day في مقر Pillsbury Law بمدينة بالو ألتو، حيث قدّم جميع المشاركين عروضهم أمام أكثر من 80 شخصاً ضمّوا مستثمرين من صناديق رأس المال الجريء وقادة المنظومة ورؤاد الأعمال وخبراء الابتكار، وقُدّمت الفعالية بيئة عالية الجودة لمساعدة الشركات الناشئة على التحقّق من روايتها، وإبراز تقدّمها، وتسريع فرص الشراكات والتمويل المحتملة.

المُبادرون

جمعت هذه الجولة في وادي السيليكون عدد من المبادرين الذين يُمثّلون أسواق زين

استبيان «الاقتصادية»

يناير 2026

السؤال

هل تؤيد ربط المناصب في مجلس الإدارة
«الرئيس – نائب الرئيس – الرئيس التنفيذي»
بالأداء التشغيلي والنمو
الحقيقي للشركة ومستوى
العائد للمساهمين
وليس ببيع الأصول؟



☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يناير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي «ربط المناصب بأداء الشركة»

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



انخفاض بيتكوين إلى 91 ألف دولار مع ترقب بيانات التضخم



”الإثيريوم“ بنسبة 7.0% إلى 3,136.69 دولاراً، وتراجعت ”إكس بي آر“ بالنسبة ذاتها. وتزامنت هذه التحركات مع توترات جيوسياسية متفاقمة، بدءاً من الاضطرابات في إيران وصولاً إلى الخلاف الدبلوماسي بين الصين واليابان، مما دفع المستثمرين للتحوط بالذهب كملاد آمن على حساب الأصول عالية المخاطر.

من وزارة العدل، اعتبرها محاولة لإجبار البنك المركزي على الرضوخ لمطالب خفض الفائدة. وأثارت هذه التطورات مخاوف جدية بشأن استقلالية المؤسسة النقدية، خاصة في ظل انتقادات الرئيس ترامب المتكررة واستعداده للإعلان عن خليفة لباول.

وفيما يتعلق بالعملات المشفرة الأخرى، انخفضت

تراجعت بيتكوين طفيفاً خلال التعاملات الآسيوية، الثلاثاء، متخلياً عن الزخم الإيجابي الذي شهدته أسواق الأسهم، حيث انخفضت أكبر عملة مشفرة في العالم بنسبة 2.0% لتستقر عند مستوى 91,894.6 دولاراً. ويأتي هذا الأداء الباهت وسط حالة من الحذر تسيطر على المتداولين قبيل صدور بيانات التضخم الأمريكية المرتقبة، وبالتزامن مع تصاعد التوترات الجيوسياسية العالمية التي ألقت بظلالها على شهية المخاطرة، فضلاً عن التحول الملحوظ للسيولة نحو قطاع الذكاء الاصطناعي وأسهم التكنولوجيا الذي حد من مكاسب سوق العملات الرقمية في مطلع 2026.

وتتجه أنظار الأسواق بشكل أساسي صوب بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي لشهر ديسمبر، وسط توقعات باستقرار التضخم الرئيسي عند 7.2% سنوياً، مع توقعات بارتفاع طفيف في التضخم الأساسي. وتُعد هذه البيانات اختباراً، إذ إن أي إشارات تدل على استمرار تسارع التضخم قد تضعف مبررات الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة في المستقبل القريب، مما يزيد الضغوط على الأصول غير المدرة للعائد كالعقارات المشفرة.

وفي سياق متصل، شكّل وضع الاحتياطي الفيدرالي مصدراً إضافياً لعدم اليقين، لا سيما بعد كشف رئيسه جيروم باول عن تعرضه لضغوط سياسية وتهديدات بإجراءات قانونية

جي بي مورجان يستبعد خفض الفيدرالي الفائدة في 2026

في أسعار الفائدة خلال عام 2026، واحتمالاً بنسبة 25% لخفض واحد، واحتمالاً بنسبة 22% لخفض الفائدة ثلاث مرات. ويرى المستثمرون احتمالاً بنسبة 8% أن يُبقي الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة ثابتة حتى نهاية العام.

من المقرر أن يعين الرئيس دونالد ترامب رئيساً جديداً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال الأشهر المقبلة، على أن تبدأ ولايته التي تمتد لأربع سنوات في مايو. وقد ضغط ترامب مراراً على مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة بوتيرة أسرع، مُجادلاً بأن سعر الإقراض قصير الأجل للبنك المركزي يجب أن يكون في حدود 1%، ولكنه يتراوح حالياً بين 5.3% و7.3%.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، تصاعد الخلاف بين الرئيس والبنك المركزي بشكل حاد. في مقطع فيديو نُشر يوم الأحد، كشف رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول أن وزارة العدل الأمريكية استدعت الاحتياطي الفيدرالي للإدلاء بشهادته العام الماضي بشأن تجديدات مبنى المجلس. وكان ترامب قد حاول سابقاً استخدام تكلفة التجديد كذريعة لإقالة باول.

وأثار هذا الخبر موجة بيع واسعة النطاق يوم الاثنين، طالت الأسهم والسندات والدولار، وسط مخاوف المتداولين بشأن استقلالية مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

يتوقع المستثمرون خفضين لأسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في عام 2026، لكن بنك ”جي بي مورجان“ له رأي آخر، غن يستبعد قيام الفيدرالي بأي خفض للفائدة العام الجاري.

وفي مذكرة موجهة إلى العملاء بتاريخ 9 يناير، ذكر البنك أن الاقتصاد الأمريكي سيشهد تسارعاً في نمو الوظائف والناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي فوق 3%، مما يُصعب على البنك المركزي تبرير المزيد من خفض أسعار الفائدة، بحسب ”بيزنس إنسايدر“.

وكتب مايكل فيرولي، كبير الاقتصاديين الأمريكيين في البنك: “في ظل هذه الخلفية الاقتصادية الكلية المتوقعة، نستبعد أن يتمكن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الجديد ذو التوجهات التيسيرية من إقناع لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية بخفض أسعار الفائدة”.

وأضاف فيرولي: “نتوقع الآن أن يُبقي مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة ثابتة طوال عام 2026، على أن تكون الخطوة التالية هي رفعها في وقت لاحق من عام 2027”. وأشار إلى أن رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس سيتم في الربع الثالث من العام المقبل.

بحسب أداة ”فيدووتش“، تتوقع الأسواق احتمالاً بنسبة 32% لخفضين



رؤساء البنوك المركزية العالمية يتضامنون مع جيروم باول

الأحد، كشف رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول أن وزارة العدل الأمريكية استدعت الاحتياطي الفيدرالي للإدلاء بشهادته العام الماضي بشأن تجديدات مبنى المجلس. وكان ترامب قد حاول سابقاً استخدام تكلفة التجديد كذريعة لإقالة باول.

وأثار هذا الخبر موجة بيع واسعة النطاق يوم الاثنين، طالت الأسهم والسندات والدولار، وسط مخاوف المتداولين بشأن استقلالية مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

ومن المقرر أن يعين الرئيس دونالد ترامب رئيساً جديداً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال الأشهر المقبلة، على أن تبدأ ولايته التي تمتد لأربع سنوات في مايو. وقد ضغط ترامب مراراً على مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة بوتيرة أسرع، مُجادلاً بأن سعر الإقراض قصير الأجل للبنك المركزي يجب أن يكون في حدود 1%، ولكنه يتراوح حالياً بين 5.3% و7.3%.

أصدر رؤساء العديد من البنوك المركزية الكبرى في العالم بياناً مشتركاً يوم الثلاثاء، دعمًا لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، بعد أن هددته إدارة ترامب بتوجيه اتهامات جنائية إليه.

وقال رؤساء البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا وتسع مؤسسات أخرى: “نتضامن تضامناً كاملاً مع نظام الاحتياطي الفيدرالي ورئيسه جيروم باول”، وفقاً لما نقلته ”رويترز“.

وأضافوا أن استقلالية البنوك المركزية حجر الزاوية في استقرار الأسعار والوضع المالي والاقتصادي، بما يخدم مصالح المواطنين الذين نخدمهم.

إن التحقيق الجنائي الذي تجريه الإدارة الأمريكية يتعلق رسمياً بتجديد مقر الاحتياطي الفيدرالي، لكن باول وصفه بأنه ”ذريعة“ لكسب نفوذ رئاسي على أسعار الفائدة.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، تصاعد الخلاف بين الرئيس والبنك المركزي بشكل حاد. في مقطع فيديو نُشر يوم



المركزي الإماراتي: 565.6 مليار درهم إجمالي تمويلات الأفراد بنهاية نوفمبر



أظهرت بيانات المصرف المركزي الإماراتي طفرة في وتيرة الإقراض، حيث قفزت القروض الممنوحة للأفراد بنسبة 7.15% خلال 11 شهراً، لتضخ البنوك نحو 76.8 مليار درهم إضافية في جيوب الأفراد، ليصل إجمالي المحفظة إلى 565.6 مليار درهم بنهاية نوفمبر 2025.

وعلى نطاق أوسع، شهدت القروض الموجهة للقطاع الخاص (أفراد وتجارة وصناعة) زيادة ملحوظة بنسبة 5.10%، لتصل إلى 1.482 تريليون درهم. وتعكس هذه الزيادة التي بلغت قيمتها 141 مليار درهم منذ بداية العام، الثقة المتزايدة في البيئة الاستثمارية والقدرة الائتمانية للشركات والأفراد على حد سواء.

أما قطاعا التجارة والصناعة، فقد استحوذاً على تمويلات إضافية بقيمة 64.3 مليار درهم خلال الفترة ذاتها، ليصل إجمالي قروضهما إلى 917.2 مليار درهم. ورغم الانخفاض الطفيف على أساس شهري بنسبة 3.0% في نوفمبر، إلا أن الأداء السنوي سجل نمواً بنسبة 3.6%، مما يؤكد الدور المحوري للبنوك الوطنية في تمويل التوسع الاقتصادي المستدام.

التضخم الأساسي الأمريكي يرتفع بأقل من المتوقع في ديسمبر

مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي يرتفع 6.2% في ديسمبر على أساس سنوي مقارنة بتوقعات بلغت 7.2%

الفيديرالي أسعار الفائدة دون تغيير في وقت لاحق من هذا الشهر، بعد ثلاث تخفيضات متتالية في 2025. وينقسم مسؤولو السياسة النقدية بشأن مقدار خفض الإضافي للفائدة هذا العام، في موازنة المخاوف من أن الرسوم الجمركية قد تُبقي ضغوط الأسعار مرتفعة، مع مراعاة مؤشرات الضعف في سوق العمل.

تكاليف الخدمات

كانت تكاليف السكن أحد المحركات الرئيسية للتضخم في السنوات الأخيرة -وهي الفئة الأكبر ضمن الخدمات- غير أن تلك الضغوط تراجعت إلى حد كبير خلال 2025. وارتفعت أسعار المأوى بنسبة 4.0% في ديسمبر، وهو أكبر ارتفاع منذ أغسطس. وباستثناء المأوى، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 1.0% فقط. وارتفعت مؤشرات الإسكان الرئيسية، بما في ذلك الإيجارات الأساسية والإيجار المكافئ للمالكين، بوتيرة قوية بعد أن جاءت التغييرات المسجلة من سبتمبر إلى نوفمبر أقل من المتوقع على نحو مفاجئ. كما تعافت الإقامة الفندقية، مسجلة أكبر زيادة منذ سبتمبر 2023. صعد مؤشر آخر للخدمات يتابعه مسؤولو الاحتياطي الفيديرالي عن كُتب -يستبعد تكاليف السكن والطاقة- بنسبة 3.0%. وبينما شدد صانعو السياسات النقدية على أهمية النظر إلى مثل هذا المؤشر عند تقييم المسار العام للتضخم، فإنهم يحسبونه استناداً إلى مؤشر منفصل.

ويُعرف هذا المؤشر باسم مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو يستمد بعض تكاليفه من مؤشر أسعار المستهلكين. ومن المقرر أن يقدم تقرير حكومي عن أسعار المنتجين يصدر الأربعاء رؤى بشأن فئات إضافية تدخل مباشرة في مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي، الذي ينشر قراءات أكتوبر ونوفمبر في وقت لاحق من هذا الشهر.

مصطنع بسبب الإغلاق الحكومي الأطول على الإطلاق، إذ لم يتمكن مكتب إحصاءات العمل من جمع الأسعار في أكتوبر وافترض عدم تسجيل زيادات في مؤشرات الإسكان الرئيسية. كما جُمعت بيانات نوفمبر في وقت متأخر عن المعتاد، وقد تكون تأثرت بخصومات موسم العطلات.

شهدت تكاليف السكن، والتي كانت "العامل الأكبر" في الزيادة الشهرية الإجمالية، ارتفاعاً طفيفاً وفقاً لمكتب إحصاءات العمل، في حين ارتفعت أسعار الملابس أيضاً. وشهدت عدة فئات انخفاضاً في الأسعار، بما في ذلك الأجهزة المنزلية والسيارات والشاحنات المستعملة. وانخفضت تكاليف إصلاح المركبات بأكثر قدر مسجل على الإطلاق.

توقعات بإبقاء الفائدة دون تغيير في يناير
يُتوقع على نطاق واسع أن يُبقي مسؤولو الاحتياطي

ارتفع التضخم الأساسي في الولايات المتحدة في ديسمبر بأقل من المتوقع، وهو إشارة أكثر موثوقية على تباطؤ نمو الأسعار بعد أن أدت التشوهات المرتبطة بالإغلاق الحكومي إلى تعقيد التقرير السابق. صعد مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، الذي يستبعد فئتي الغذاء والطاقة اللتين تتسمان بتقلبات كبيرة، بنسبة 2.0% مقارنة بشهر نوفمبر، وفقاً لبيانات مكتب إحصاءات العمل الصادرة يوم الثلاثاء. وعلى أساس سنوي، ارتفع المؤشر بنسبة 6.2%، مسجلاً أدنى مستوى له في أربع سنوات.

تُعد هذه البيانات ربما دليلاً أكثر موثوقية على أن التضخم يسير في مسار هبوطي، إذ إن عدداً من الأسباب في تقرير نوفمبر أدى إلى تباطؤ التضخم الأساسي السنوي إلى أدنى مستوى له في أربعة أعوام.

قال اقتصاديون إن البيانات جاءت منخفضة بشكل



النفط يرتفع لليوم الرابع على التوالي وسط مخاوف تعطل الإمدادات



واصلت أسعار النفط مسارها الصاعد للجلسة الرابعة على التوالي خلال التعاملات الآسيوية الثلاثاء، مدفوعة بتصاعد المخاوف الجيوسياسية واحتمالات تعطل الإمدادات القادمة من إيران، في ظل تفاقم الاحتجاجات المناهضة للحكومة هناك. وسجلت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مارس ارتفاعاً بنسبة 4.0% إلى 64.10 دولاراً للبرميل، فيما صعدت عقود خام غرب تكساس الوسيط بالنسبة ذاتها لتبلغ 59.70 دولار للبرميل، لتعزز المكاسب التي حققتها في الجلسة السابقة عندما لامس برنت أعلى مستوياته منذ سبعة أسابيع، وبلغ الخام الأمريكي أعلى مستوياته منذ شهر، بحسب "إنفستنج".

وتزداد علاوة المخاطر في أسواق الطاقة مع اندلاع أعنف موجة احتجاجات تشهدها إيران، العضو البارز في أوبك، منذ سنوات، وسط تقارير عن سقوط ضحايا وعنف واسع النطاق تزامناً مع الحملات الأمنية الصارمة. وحذر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من احتمالية اتخاذ إجراء عسكري إذا استمر استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين، كاشفاً في الوقت ذاته عن خطط لفرض رسوم جمركية بنسبة 25% على أي دولة تواصل التعامل تجارياً مع طهران، في مسعى لتشديد الخناق الاقتصادي عليها.

على الجانب الآخر من المشهد، تستعد فنزويلا، وهي عضو آخر في أوبك، لاستئناف صادراتها النفطية بعد فترة من الانقطاع. وعقب التحولات السياسية الأخيرة واعتقال الرئيس نيكولاس مادورو، صرح الرئيس ترامب الأسبوع الماضي بأن كاراكاس ستقوم بتسليم ما يصل إلى 50 مليون برميل من النفط للولايات المتحدة، وهي خطوة قد تمهد الطريق لعودة تدريجية للبراميل الفنزويلية إلى الأسواق العالمية.

منشآت نفطية ومراكز تصدير حيوية، بما في ذلك محطة خط أنابيب قزوين بالقرب من نوفوروسيسك. وتشير التقديرات إلى أن صادرات النفط الكازاخستاني عبر هذه المحطة ستواجه ضغوطاً حادة هذا الشهر، حيث من المتوقع أن تتراوح الشحنات ما بين 800 و900 ألف برميل يومياً فقط، وهو ما يمثل انخفاضاً بنحو 45% عن التوقعات الأولية، مما يضيف مزيداً من الشكوك حول استقرار تدفقات الطاقة العالمية.

وفي هذا السياق، قال محللو "آي إن جي" إن الصين تظل المشتري الرئيسي للنفط الإيراني، متسائلين عما إذا كان التهديد بفرض تعريفات ثانوية سيكون كافياً لثني بكين عن مواصلة مشترياتها.

لا تقتصر المخاطر التي تهدد المعروض العالمي على الشرق الأوسط فحسب؛ فقد تعرضت البنية التحتية لتصدير النفط الروسي لضربات متكررة جراء الصراع الدائر في أوكرانيا. واستهدفت القوات الأوكرانية

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بسلطنة عُمان يجذب استثمارات بـ 1.2 مليار ريال



ريال في 2025، بينما بلغت المصروفات الإنمائية للوزارة 295 مليون ريال، وتم تركيب 160 شاحناً للمركبات الكهربائية حتى نهاية العام، مع استهداف تركيب 200 نقطة شحن في 2026. وأكدت الوزارة أن عدد الشركات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي بلغ نحو 46 شركة حتى نهاية 2025، فيما وصل عدد الشركات العاملة في قطاع الفضاء إلى 25 شركة، مع الإعلان عن تنظيم مؤتمر الشرق الأوسط للفضاء خلال يناير الجاري.

4.2 مليون حاوية في العام السابق، واستقبال أكثر من 60 سفينة سياحية على متنها 200 ألف مسافر. وأوضح المعولي أن الأداء العام لبرنامج التحول الرقمي الحكومي ارتفع من 73% بنهاية 2024 إلى 94% بنهاية 2025، فيما بلغ متوسط أداء المؤسسات الحكومية 85% مقارنةً بـ 77% في العام السابق. وأشار الوزير إلى أن القيمة الإجمالية للمشروعات المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزت 113 مليون

مليار ريال، فيما سجلت إيرادات قطاع الموانئ نمواً بنسبة 4.17%، وقطاع الشؤون البحرية 4.9%، والنقل البري 18%.

وكشف وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات المهندس سعيد بن حمود المعولي عن ارتفاع حجم البضائع المناولة في الموانئ العُمانية إلى أكثر من 143 مليون طن في 2025 مقابل 137 مليون طن في 2024.

وذلك بالإضافة إلى مناولة أكثر من 5.1 مليون حاوية نمطية مقارنةً بـ

كشفت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات عن جذب قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لاستثمارات بقيمة 1.2 مليار ريال خلال عام 2025.

ولفتت الوزارة إلى أن من بين تلك الاستثمارات =65 مليون ريال في مجال الذكاء الاصطناعي؛ وذلك ضمن الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025).

وأشارت الوزارة خلال لقائها الإعلامي السنوي بمسقط؛ وفق وكالة الأنباء العُمانية، إلى أن حجم الاستثمار في القطاع اللوجستي ارتفع إلى حوالي 3.4

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624 

 @aleqtisadyahkw

 @aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

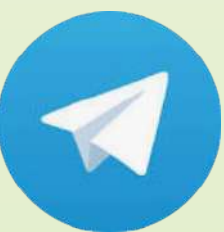
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com



اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا



@aleqtisadyahkw

www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 30

رقم العدد 558

جريدة إلكترونية كويتية يومية

• السنة الثانية

الأربعاء 25 من رجب 1447 هـ • 14 يناير 2026 م

إصدارات الصكوك العالمية تتجاوز 264 مليار دولار بدعم خليجي

من الإصدارات، تلتها الإمارات وماليزيا. ويعكس هذا التوجه انسجام التمويل الإسلامي مع مبادئ الاستدامة، إلى جانب تنامي دور البنوك الخليجية في تمويل التحول المناخي والمشاريع الخضراء.

توقعات 2026

تتوقع S&P Global Ratings أن تتراوح إصدارات الصكوك عالمياً بين 270 و 280 مليار دولار في 2026، مع إصدارات بالعملات الأجنبية تتراوح بين 100 و 110 مليارات دولار.

وأشارت إلى أنه من المرجح أن يستمر الخليج في قيادة هذا النمو، مدعوماً بانخفاض أسعار النفط، وارتفاع الاحتياجات التمويلية لبعض الدول، إضافة إلى توقعات بخفض الفائدة الأمريكية بنحو 50 نقطة أساس خلال النصف الثاني من العام. رغم النظرة الإيجابية، يحذر التقرير من مخاطر محتملة، أبرزها تصاعد التوترات الجيوسياسية أو حدوث تقلبات حادة في الأسواق العالمية. إلا أن هذه السيناريوهات لا تزال - حتى الآن - ضمن نطاق المخاطر الطرفية، ولا تدخل ضمن التوقعات الأساسية لعام 2026.



بعملات أجنبية.

واستفادت البنوك والشركات الإماراتية، لا سيما شركات التطوير العقاري في دبي، من الطلب القوي في السوق لتمويل الاستحواذ على الأراضي وإطلاق مشاريع جديدة، في ظل نشاط اقتصادي داعم.

الصكوك المستدامة

كما شهدت الصكوك المستدامة نمواً لافتاً، حيث بلغت الإصدارات 21.5 مليار دولار في 2025، بزيادة 38% على أساس سنوي، وتصدرت السعودية المشهد بأكثر من 40%

الأجنبية، بزيادة سنوية قدرها 35%.

ولعبت البنوك السعودية دوراً محورياً في هذا النمو، حيث أصدرت أكثر من 15 مليار دولار من الصكوك لتمويل مشاريع رؤية السعودية 2030، ما يعكس تنامي دور الصكوك كأداة تمويل استراتيجية طويلة الأجل.

الإمارات: طلب قوي

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد سجلت إصدارات صكوك بقيمة 22.1 مليار دولار في 2025، كان نحو 19 مليار دولار منها

يواصل سوق الصكوك العالمي تسجيل مستويات قياسية من النمو، مدفوعاً بشكل رئيسي بدول مجلس التعاون الخليجي. فبحسب تقرير حديث صادر عن S&P Global Ratings، ارتفع إجمالي إصدارات الصكوك عالمياً إلى 264.8 مليار دولار في 2025، مقارنة بـ 234.9 مليار دولار في 2024، مع توقعات باستمرار الزخم خلال 2026.

الخليج في الصدارة

استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على نحو 45% من إجمالي إصدارات الصكوك في 2025، مدفوعة في المقام الأول بالسعودية والإمارات. ويعكس هذا الأداء حجم الاحتياجات التمويلية المرتبطة بالمشاريع الاستراتيجية، وتوسعات البنية التحتية، واستمرار الإنفاق الرأسمالي، إلى جانب بيئة تمويلية أكثر مرونة مع تراجع أسعار الفائدة عالمياً.

السعودية: محرك النمو الأكبر

جاءت السعودية كثاني أكبر مساهم عالمياً في نمو الإصدارات خلال 2025، بإجمالي صكوك بلغت 72.5 مليار دولار، منها 38 مليار دولار مقومة بالعملات



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com